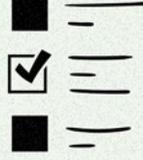




DEMOCRACY
REPORTING
INTERNATIONAL

VOTE BALLOT



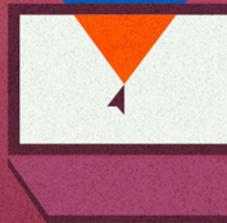
VOTE



أفريل/أبريل 2022 • أكتوبر/تشرين الأول 2022

المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
السياقات المحلية والتوجهات الاقليمية



يصدر هذا التقرير الأول في إطار مشروع "الكلمة تفرق" الذي يجمع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بشركائها. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة بين أبريل/أبريل 2022 وأكتوبر/تشرين الأول 2022



شركاء المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية



بدعم من



فيفري/فبراير 2023

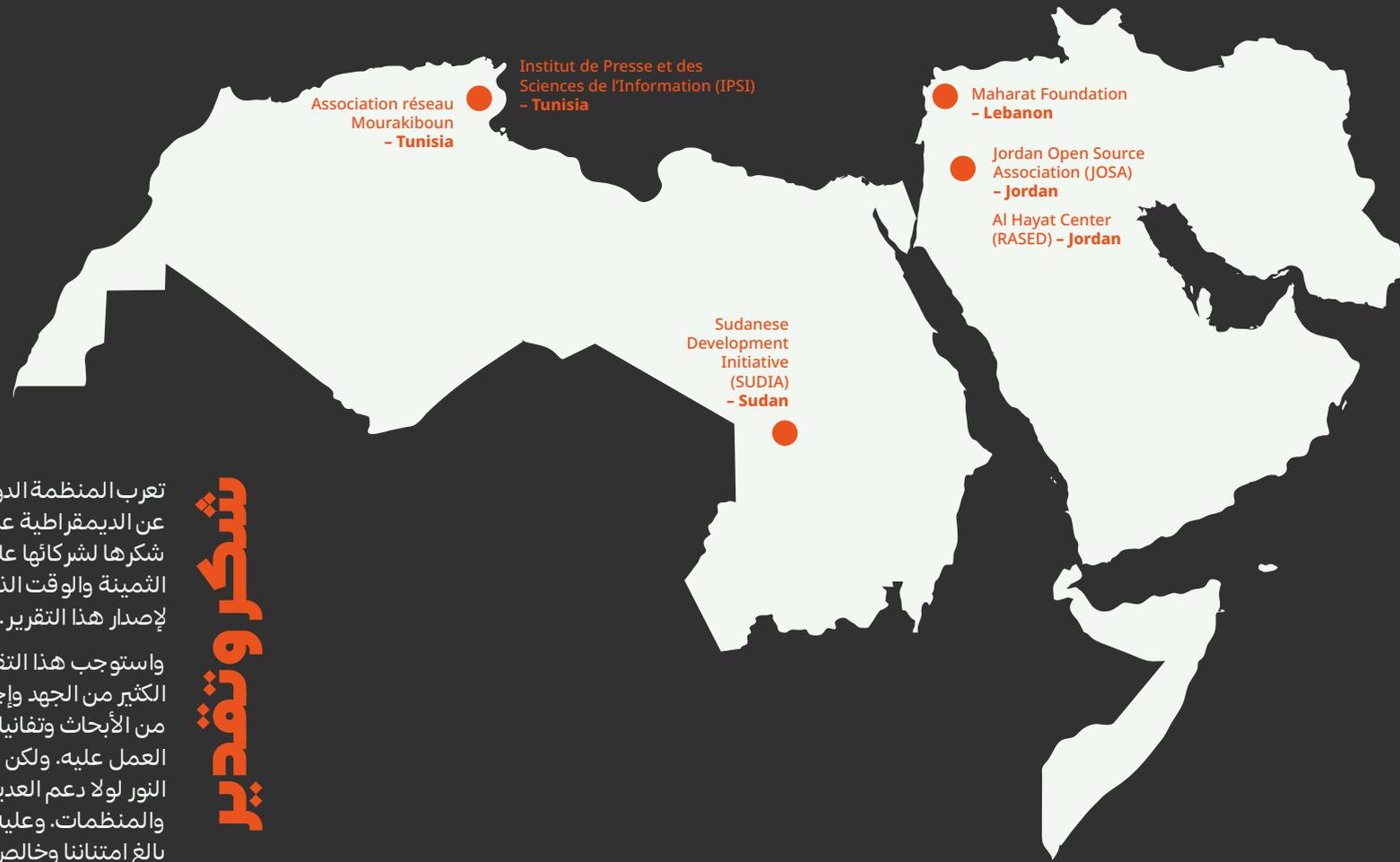
هذا التقرير متاح بموجب تراخيص المشاركات الإبداعية العامة. الترخيص الدولي 4.0



تنويه :

قد يحتوي هذا التقرير على محتويات مرتبطة من شأنها أن تزعج بعض القراء، كما تذكر المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية أن الغرض من نشر هذا المحتوى هو فقط علمي وبحثي.

I.	ملخص تنفيذي	06
II.	المقدمة	10
III.	السياق الإقليمي والتوجهات السائدة والنتائج	12
	1. السياق الإقليمي	12
	2. التوجهات السائدة في المنطقة	13
	3. الأساليب المستخدمة على الصعيد الإقليمي لنشر خطاب الكراهية والتلاعب الإلكتروني	18
	4. التوصيات الإقليمية	21
IV.	دراسات الحالات حسب البلد	24
	1. استفتاء 25 يوليو/تموز 2022 في تونس	24
	2. 15 أيار/مايو 2022 الانتخابات البرلمانية اللبنانية	28
	3. قانون حقوق الطفل وخطاب الكراهية في الأردن	41
V.	مستجدات المخاطر الناشئة للمعلومات المضللة	54
VI.	قائمة المراجع	62
VII.	عن مشروع 'الكلمة تفرق'	64
VIII.	عن برنامج الديمقراطية الرقمية	65
IX.	لمحة عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية	64
X.	لمحة عن شركاء المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية	65
XI.	المرفق 1: معجم رصد وسائل التواصل الاجتماعي	69



شكر وتقدير

تعرب المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية عن بالغ شكرها لشركائها على جهودهم الثمينة والوقت الذي خصصوه لإصدار هذا التقرير.

واستوجب هذا التقرير بذل الكثير من الجهد وإجراء العديد من الأبحاث وتفانيا كبيرا في العمل عليه، ولكن لم يكن ليرى النور لولا دعم العديد من الأفراد والمنظمات. وعليه، نعرب عن بالغ امتناننا وخالص تقديرنا لهم جميعا.

ملخص تنفيذي

يصدر هذا التقرير الثاني ضمن سلسلة من أربعة تقارير إقليمية عن رصد وسائل التواصل الاجتماعي محاربة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز تأمين العملية الديمقراطية وصمود المجتمعات في المنطقة أمام التضليل الإلكتروني وانتشار خطاب الكراهية على الإنترنت. ويستند المشروع إلى الفرضية التي تقضي بأن الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام، عنصر محوري في جهود رصد النقاشات والخطابات التي تظهر على الإنترنت وفهمها والتوعية بها.

ويدرس هذا التقرير التوجهات السائدة على صعيد التضليل الإلكتروني وخطاب الكراهية أثناء ثلاثة مسارات ديمقراطية محورية في ثلاث بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تونس والأردن ولبنان)، بما في ذلك النتائج المتعلقة بما يلي:

- الاستفتاء على الدستور في تونس؛
- الانتخابات النيابية في لبنان؛
- النقاش الذي دار على الإنترنت في الأردن حول نشر مشروع قانون حقوق الطفل

كما يقدم توصيات على الصعيدين الوطني والإقليمي لعناية منظمات المجتمع المدني والباحثين ومنصات التواصل الاجتماعي من أجل تعزيز عملية الإشراف وشفافية اللوائح التنظيمية الرامية إلى الحد من التضليل الإلكتروني وخطاب الكراهية.

الاجتماعي، والذي يعتمد بشدة على المراجع الدينية والإشارة إلى الأصول العائلية لتشويه المرأة.

وخلال فترة الرصد المشمولة بهذا التقرير، رصدنا عدة أنماط وأساليب استخدمتها مختلف الجهات لنشر خطاب الكراهية والمعلومات المضللة للتأثير على الخطاب السائد في الأوساط الرقمية العامة. وكانت أولى هذه الأنماط التي رصدناها تتمثل في العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي. إذ يهيم هذا العنف على منصات التواصل الاجتماعي، خاصة خلال الفترات الانتخابية والأزمات. وترتكز النتائج التي توصلنا إليها على ثلاثة بلدان: لبنان والأردن والسودان. ففي لبنان، توصلت الأبحاث إلى أن 43% من حسابات تملكها 100 مرشحة ناشطة على وسائل التواصل الاجتماعي قد تعرضت إلى شتى أشكال العنف الإلكتروني ضد المرأة. ومعظم هذه الحالات تعكس عنفا نفسيا، في حين انقسمت بقية الحالات بالتساوي بين عنف جنسي وتعليقات تستهدف سنهن ومظهرهن الخارجي. وفي الأردن، تبين أن العنف الإلكتروني الممارس ضد مؤيدي مشروع القانون قائم بشكل كبير على النوع الاجتماعي، حيث يتعرض الرجال لهجوم على خلفية مركزهم الاجتماعي، في حين يقع استهداف المرأة على عدة أصعدة، من بينها أصولها الأجنبية وحقوقها وموقعها في الساحة السياسية. وفي السودان، يمثل ازدياد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي نمطا قائما بذاته في منصات التواصل الاجتماعي وعلى أرض الواقع على حد سواء، أثناء التظاهرات السياسية.

أما التوجه السائد الثاني على الصعيد الإقليمي فيتمثل في خطاب الكراهية على أساس ديني. والتركيز هنا كان على بلدين اثنين وهما: لبنان والأردن. ففي لبنان، تولت مؤسسة مهارات توثيق إنتاج محتوى مفبرك باستخدام تقنيات زهيدة الثمن (التزييف السريع - Cheap Fake)، وهي محتويات في شكل مقطع صوتي أو فيديو وقع التضليل بها لنشر خطاب الكراهية على أساس ديني. وتوصلت إلى أن النواب اللبنانيين الذين صادفوا على قانون الزواج المدني قد تعرضوا

لحملة كراهية على أساس ديني على وسائل التواصل الاجتماعي، شنها عليهم شيوخ من المسلمين السنة. وفي الأردن، تولت منظمة أخرى تحمل اسم مركز الحياة - راصد توثيق استخدام الخطاب الديني السلبي ضد المرأة على جميع الأصعدة، بصرف النظر عما إذا كانت المستهدفات يرتدين الحجاب أم لا. وانعكس ذلك في انتقاد العضو السابق في البرلمان، السيدة رولا الحروب لعدم ارتدائها الحجاب وتعليقاتها بشأن القانون والشريعة. ويسلط التقرير الضوء على مظاهر استخدام خطابات الكراهية من هذا القبيل للتلاعب بالمتلقي ونشر رسائل الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي.

أما التوجه السائد الثالث فيتمثل في التضليل السياسي عن طريق استخدام الخطاب الذي يستحث عاطفة المتلقي وتنسيق الحملات التضليلية على وسائل التواصل الاجتماعي. ففي تونس، يُستخدم المحتوى التضليلي المشحون بالعواطف لتوسيع نطاق انتشاره والتلاعب بمشاعر الرأي العام. ويُستخدم الغضب كأداة تُسهّل انتشار المعلومات الخاطئة كالنار في الهشيم، وفي لبنان، خلال الانتخابات البرلمانية، تبين أن 49.5% من الخطاب المنتشر على الإنترنت قائم على التضليل بالمشاعر. إذ تستند القوى السياسية التقليدية على الخطاب العاطفي بشكل أكبر من غيره لتعزيز الانتماء الحزبي والطائفي والاستحضار نظريات المؤامرة التي تُشيطان الخصم.

أما التوجه السائد الرابع فيتمثل في الحملات التضليلية المنسقة أثناء الأحداث السياسية الوطنية الكبرى في تونس، حيث تستخدم الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي خاصية البث المباشر على فيسبوك لبث فيديوهات متزامنة على عدة صفحات، ناشرة من خلالها خطاب الكراهية والمعلومات المضللة لكسب العديد من المتابعين. ومن بين أهم مزايا هذا الأسلوب المتمكن من التفاعل المباشر مع فئات معينة. وتتولى هذه الحملات المنسقة نشر المعلومات الخاطئة والتلاعب بالرأي العام أثناء الأحداث السياسية الحاسمة.

¹ CrowdTangle: <https://dataforgood.facebook.com/dfg/tools/crowd-tangle>

² Twitter API: <https://developer.twitter.com/en/docs/twitter-api>

العربية، وذلك لما بين اللهجات العامية واللغة العربية الفصحى من اختلافات، ناهيك عن اللغات المحلية الأخرى السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2. تولى باحثو المشروع توثيق الصعوبات التي تعترض اختيار مواقع جغرافية معينة على أداة CrowdTangle.

3. تتواتر الأخبار عن أن شركة Meta قد تكون بصدد التخطيط للتوقف عن دعم CrowdTangle، وتعرقل هذه الأخبار عمل الباحثين في مجال التواصل الاجتماعي والمختصين في التحقق من الوقائع الذين يعتمدون في وضع منهجياتهم في ميدان البحث وجمع البيانات على هذا المصدر.

4. بعض المشاكل التقنية اعترضت مستخدمي أدوات ExportComment، مما يعني أنه تعين إرسال عدة مطالب للأداة، وهو ما عطل عملية جمع البيانات.

5. حال اختلاف السياقات الوطنية والمشاكل المتنوعة التي خضعت للبحث دون تمكن شركاء شبكة 'الكلمة تفرق' من استخدام منهجية موحدة لرصد خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. وهو ما جعل دعم الشركاء يستغرق الكثير من الوقت وحدث من الاستفادة المشتركة.

كما يحتوي التقرير أيضا مقابلة مع الباحثة في مجال وسائل التواصل الاجتماعي لينا-ماريا بوسولوا (Lena-Maria Böswald)، لمناقشة المخاطر الناشئة التي تُحدث بالخطاب السائد على الإنترنت وتؤثر على تشكيل الرأي العام من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لفبركة المعلومات المضللة ونشرها.

وتبقى الحاجة ماسة إلى إجراء أبحاث على نطاق أوسع وقائمة على السياق من أجل فهم المناخ القانوني أو التقني أو المجتمعي الذي يساعد على ظهور خطاب الكراهية بشكل عام، والعنف القائم على النوع الاجتماعي في منصات التواصل الاجتماعي باللغة العربية بشكل خاص (ولا يقتصر ذلك على فيسبوك وتويتير فحسب). وهذا ما سيركز عليه التقرير التالي كأولوية رئيسية.

السياسي، والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز ثقافة الإعلام الرقمي بشكل عام.

• رفع القيود عن المستخدمين الجدد لأدوات وتطبيقات الرصد، على غرار CrowdTangle، وتسهيل حصول منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأكاديمية على المعلومة.³

المجتمع المدني

• تعزيز التعاون الإقليمي والمنتظم والتفاعل مع الهيئات الحكومية والتشريعية والسلطات المستقلة المختصة وشركات التكنولوجيا.

• وضع استراتيجيات مضادة وتشكيل ائتلافات إقليمية لرصد المحتوى الضار والخطير على مواقع التواصل الاجتماعي وتوثيقه وتحليله والتصدي له.

• إطلاق المزيد من المبادرات للتحقق من المعلومات، وإقامة الشبكات، وتبادل التجارب والخبرات.

• تنظيم ورشات عمل على الصعيد الوطني بشأن التنقيحات التي ترد على القوانين أو تحسين تنفيذ القوانين وجعله أكثر شفافية، وذلك لتعزيز مواجهة التحديات المرتبطة بخطاب الكراهية، والمعلومات المضللة، والأخبار الزائفة.

• تكوين لجان ظرفية متعددة الاختصاصات لتحسين رصد شركات التكنولوجيا والمطالبة بتسيخ المساءلة ضمن مؤسساتها.

• إنشاء منصات لمساعدة ضحايا العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي ومساعدتهم على الإبلاغ عن المحتوى المسيء لشركات مواقع التواصل الاجتماعي.

• تعزيز الثقافة الرقمية في صفوف مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

• وواجه الشركاء في مشروع 'الكلمة تفرق' بعض التحديات عند رصد الإساءة على الإنترنت:

1. لا تتواءم معظم الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، مثل Twitter API و CrowdTangle مع رصد وسائل التواصل الاجتماعي باللغة

توصيات موجهة لأوساط الباحثين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

• تعزيز التعاون بين الباحثين في المجال المعلوماتي والنشطاء في مجال الحقوق الرقمية والباحثين في علم الاجتماع وغيرهم من المحللين، على المستوى الإقليمي.

• توجي الحذر باستمرار إزاء ظهور أشكال جديدة من المعلومات المضللة واستخدام الذكاء الاصطناعي لاستحداث المعلومات المضللة وخطاب الكراهية ونشرها عن طريق المحتوى الإلزامي المُركب وتقنية التزييف العميق.

توصيات موجهة لمنصات التكنولوجيا:

• الاستثمار بشكل أكبر في الإشراف على المحتوى عن طريق: (i) تعيين عدد أكبر من الموظفين المحليين من مختلف أنحاء المنطقة لإجراء مراجعة يدوية المحتوى؛ (ii) الاستثمار في نماذج تعلم اللغة NLP لرصد خطاب الكراهية باللغة العربية واللهجات العامية المحلية في المنطقة؛ تعزيز آليات الإبلاغ عن المحتوى الضار • التعاون مع الباحثين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإنشاء معاجم للمصطلحات المستخدمة في خطاب الكراهية بمختلف اللهجات لرصد مختلف أشكال المحتوى المسيء في المنطقة.

• العمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني والهيئات المعنية بالانتخابات للتعريف بإرشادات الاستخدام وسياسات الإشراف على المحتوى الخاصة بها وشرحها.

• الانتباه إلى التكتيكات الجديدة التي يستخدمها الأشخاص المسيؤون، كأن ينشروا خطاب الكراهية عن طريق القسم المخصص للتعليقات في فيسبوك، واستخدام النص المُركب على الصورة في الصور الساخرة (memes)، والتسريبات، واستقاء المعلومات الشخصية للمرشحين السياسيين. زيادة تطوير القدرات التقنية لرصد المحتوى المسيء المنشور عن طريق البث المباشر للفيديو.

• تقديم الدعم للمنصات الإعلامية المستقلة التي تتيح حيزاً آمناً للنشطاء في المجال

كما كشفت عملية الرصد عن مختلف الأساليب المستخدمة لنشر خطاب الكراهية والتلاعب الإلكتروني في المنطقة. ومن بين أهم الأساليب المستخدمة اللجوء إلى السخرية عن طريق الصور السياسية الساخرة (memes). ففي تونس، وقع توثيق استخدام الصور الساخرة لنشر المحتويات المسيئة، وعادة ما كانت تستهدف السياسة عبر موسي. أما الأسلوب الآخر الذي درج استخدامه أيضا فهو البث المباشر المنسق، حيث يتلقى متابعو الصفحة إخطارا بشأنه بشكل مُسبق، ويمكن هذا الأسلوب من الحصول على مستوى أعلى من التفاعل مقارنة بالفيديوهات المُسجلة مسبقا. وغالبا ما ثبت هذه الفيديوهات المباشرة على نحو متزامن على عدة صفحات وهو ما يجعل من الصعب رصدها عن طريق أدوات الرصد الآلي للمحتوى. علاوة على ذلك، تبين أن التعليقات على منصات التواصل الاجتماعي تحتوي على عدد أكبر من المحتوى الذي ينم عن الكراهية مقارنة بالمنشورات. ولاحظ شركاء مشروع 'الكلمة تفرق' ارتفاع وتيرة المحتويات المسيئة ضمن التعليقات في لبنان والأردن. كما كشفت عملية الرصد عن أن فترة الانتخابات والتحول الديمقراطي تشهد ظهورا للحسابات المزيفة لإعطاء زخم لرسائل سياسية محددة وللمشاركة في حملات القذف ضد السياسيين. ولا تنشط هذه الحسابات إلا خلال هذه الفترات تحديدا.

ويشمل التقرير توصيات على المستوى القطري والإقليمي، استنادا إلى الوجود التي بذلها شركاؤنا والملاحظات التي أبدوها عند رصد وسائل التواصل الاجتماعي.

التوصيات على المستوى الإقليمي:

توصيات موجهة للأحزاب والحركات السياسية

• بلورة مدونة سلوك داخلية لمنع الأعضاء من المشاركة في خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي.

توصيات موجهة لوسائل الإعلام التقليدية:

• التفاعل مع المجتمع المدني والمنظمات النظرية في المنطقة لوضع معايير وأخلاقيات التغطية الصحفية والالتزام بها على نحو يضمن عدم الترويج لخطاب الكراهية.

³ منذ شهر يناير/كانون الثاني 2022، أعلنت شركة Meta أنه لم يعد للمستخدمين الجدد الحق في استخدام أداة CrowdTangle للبحث على وسائل التواصل الاجتماعي

المقدمة

تعمل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية مع المنظمات الشريكة من البلدان الأربعة (الأردن، لبنان، السودان، تونس)، لتعزيز القدرات المحلية من أجل رصد المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت وتحليله بينما تعمل في الوقت نفسه مع الشبكات الإقليمية لثمغنها من إجراء تحليل مقارنة وإتاحة فرصة التعلم من النظراء.

وبأبي هذا التقرير الثاني ضمن سلسلة من أربعة تقارير صادرة عن شركاء الشبكة. ويهدف التقرير إلى ما يلي:

- تحليل المعلومات المضللة وخطاب الكراهية أثناء أهم المسارات الديمقراطية الوطنية والأحداث السياسية، لتسليط الضوء على أنواع السلوك والأنماط والتيارات، مع التركيز بشكل خاص على النشر الطبيعي وعلى المضايقات والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- اقتراح تدابير وطنية وإقليمية للتصدي للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت

وسيتولى أولا مشروع Lab'TRACK عرض العمل الذي أنجزه أثناء الحملة الإلكترونية التي سبقت الاستفتاء الوطني على الدستور الجديد لتونس، والذي انعقد يوم 25 يوليو/تموز 2022. ويضم هذا المشروع جهوداً إلى جهود 'مراقبون' ومعهد الصحافة وعلوم الإخبار. إذ يقدم أفكاراً تساعد على التأمل في الاستخدام المتنامي للرسومات الساخرة (memes) والدعاية والبيت المباشر للفيديو على فيسبوك لنشر المعلومات المضللة على نحو لا يمكن رصده وما ينفك يعتمد على نشر المعلومة على نحو طبيعي.

ثانياً، سيعرض التقرير البحث الذي أجرته مؤسسة مهارات في لبنان المتعلق بالحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2022، والذي كشف عن كثافة المحتوى السلبي في الحملات الإلكترونية، والحجم الهائل لخطاب الكراهية الذي يستهدف السياسيات.

ثالثاً، سيعرض مركز الحياة-راصد من الأردن بحثه عن التضيق والإساءة لمؤيدي قانون حماية حقوق الأطفال الذي وقع سنه في 19 أيلول/سبتمبر 2022، مع التركيز بشكل خاص على خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي والذي يعكس الاستخدام المتكرر للمراجع الدينية في خطاب الكراهية.

السياق الإقليمي والتوجهات السائدة والنتائج

1. السياق الإقليمي

ينعكس انعدام الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المناخ المضطرب وغير المتوازن على منصات التواصل الاجتماعي، إذ لم تعد المشاركة في النقاشات السياسية آمنة. ويساهم غياب الإعلام المستقل والتحقق من الوقائع على نطاق واسع، ومبادرات التثقيف الإلكتروني في انتشار المعلومات المضللة دون أي ضوابط. وفي مثل هذه الحالات، تكتسب الآراء المتطرفة زخماً أكبر، في حين تبقى الآراء المعتدلة مهمشة، وهو ما يؤدي إلى مناخ سام وقائم على الاستقطاب يُعرقل إدارة نقاشات بناءة وقيّمة على هذه المنصات. ويمكن لتراجع الثقة في الإعلام التقليدي أن يساهم في انتشار المعلومات الخاطئة والمضللة، وهو ما يُخلّ أكثر بالنقاش الدائر على المنابر الرقمية. وفي ظل هذا المناخ السائد، يصبح من الصعب الحصول على معلومات موثوقة ودقيقة، مما يؤدي إلى غياب النقاشات المستنيرة.

وفي البلدان التي يغطيها مشروعنا الإقليمي، كما هو الحال في بلدان أخرى، تستخدم بعض الأطراف السياسية المعلومات المضللة السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي للتلاعب بالرأي العام. ولا يقتصر هذا النمط السائد على

السياقات الانتخابية، بل ينعكس على جميع أشكال الخطاب الموجود على الإنترنت في علاقة بالمجال السياسي، وهو نمط يظهر في الطرق التي تستخدمها شبكات الأشخاص الذين ينتمون لهذه الأطراف السياسية. وتؤدي هذه الجهود إلى ظهور مناخ يعزز انتشار السردية القائمة على الإساءة، وهو ما يؤثر على سمعة الأطراف السياسية المتمثلة في أفراد أو أحزاب سياسية. وينتج عن انتشار هذه السرديات على وسائل التواصل الاجتماعي ظهور السلوكيات الأصلية الضارة، على غرار خطاب الكراهية الذي ينشره متابعو هذه الأطراف السياسية.

وتجد منصات التواصل الاجتماعي، خاصة منها شركة Meta التي ينضوي تحتها موقع فيسبوك، إلى جانب إنستغرام وواتس آب، صعوبة في التحكم في المحتوى باللغة العربية، وهي مشكلة كبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تتفرع اللغة المحكية إلى العديد من اللهجات المتنوعة. كما أن التعويل المستمر على التحكم الآلي في المحتوى والترجمة الآلية، بدل تكثيف عدد القائمين على التحكم البشري في المحتوى من مختلف بلدان المنطقة، أدى غالباً إلى إغفال الفروقات الطفيفة بين سياقات الحديث، وهو ما أدى بدوره إما إلى ضعف تطبيق سياسات التحكم في المحتوى أو إلى المبالغة في تطبيقها، وهو ما تسبب إما في تكريس الإساءة أو الحجب.

وعلى الرغم من أن ذلك ليس بالأمر الجديد أو المقتصر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توصل التقرير إلى أن هناك تغيراً مقارناً بالسلوكيات المعمول بها في الماضي؛ حيث لم يعد التركيز على توسيع نطاق وصول الرسائل عن طريق الروبوتات، وهو ما يمكن لمنصات التواصل الاجتماعي رصده والتعامل معه بسهولة، بل أصبح التركيز اليوم أكثر على الرسائل المرئية (في شكل صور ساخرة أو فيديوهات) وفي البث المباشر للفيديو، وهو ما أدى إلى انتشارها على نحو طبيعي على نطاق أوسع بكثير. والذي يعكس الاستخدام المتكرر للمراجع الدينية في خطاب الكراهية.

2. التوجهات السائدة في المنطقة

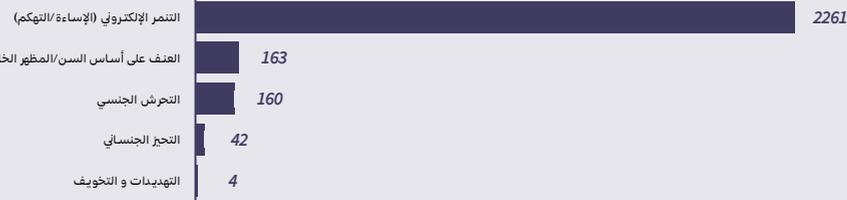
1.1. التوجه السائد الأول: العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي:

غالباً ما يقع استهداف الناشطات في الشأن العام وغالباً ما يتعرضن للإساءة على وسائل التواصل

الاجتماعي. ويصبح هذا التضيق أكثر انتشاراً أثناء الفترات الانتخابية والأزمات، حيث يصبح السلوك المؤذي والعدائي سائداً.

وفي لبنان، رصدت المؤسسة الشريكة لمشروع 'الكلمة تفرق'، مؤسسة مهارات انتشار خطاب الكراهية على صفحات ومجموعات في فيسبوك تستهدف الأطراف السياسية والمرشحين. ووقع الاختيار على هذه الصفحات والمجموعات استناداً إلى ما إذا كانت تروج لأطراف معارضة أو ثورية.⁴ وشمل تصنيف المحتوى الذي وقع رصده الكلام المُسيء القائم على النوع الاجتماعي والهوية الجنسية، باستخدام عبارات تشير إلى ممارسات جنسية.

فمن بين 100 حساب لمرشحات ناشطات على وسائل التواصل الاجتماعي وقع رصدها تعرض 43% منها إلى شتى أشكال العنف الإلكتروني ضد المرأة. وكانت في معظمها حالات عنف نفسي (تنمر، إساءة، أحكام مسبقة، تهديدات، وتخويف قائم على صور نمطية ذات بعد جنساني أو اجتماعي) (85 في المائة)، في حين كانت باقي الحالات قائمة على العنف الجنسي (توجيه عبارات أو محتوى ذو صبغة جنسية لمرشح/ة) (6 في المائة) وتعليقات على السن والمظهر الخارجي (6 في المائة).



الصورة 1: تصنيف أنواع العنف الإلكتروني ضد المرأة أثناء الانتخابات البرلمانية لسنة 2022، بناء على 43 حساباً على تويتر وفيسبوك لناشطات في الشأن العام.

⁴ مصطلح الأطراف الثورية يُستخدم لتعريف الأفراد والمنظمات التي دعمت ثورة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وشاركت فيها

ودرس **مؤسسة مهارات** حالة الحملة التي شنت ضد النائب حليلة قعقور. حيث دار بينها وبين رئيس مجلس النواب اللبناني، نبيه بري، جدال حاد اعترضت فيه على طريقة تسيير الجلسة، وعدم إعطاء الكلمة للنواب حسب الترتيب. فخاطبها بري قائلاً: "أقعدني وانظري للأخر واسكتي" فردت عليه قعقور قائلة أن هذه هي الطريقة البطريركية بالرد. وأشعلت هذه الكلمات مواقع التواصل الاجتماعي بمنشورات منها المسيء للسيدة قعقور ومنها المتضامن معها.



الصورة 2: صور ملتقطة من الشاشة لتفريعات وردود تستخدم هاشتاغ يحمل اسم النائب حليلة قعقور، منها المهاجم لها (على اليسار) أو المؤيد لها (على اليمين).



الصورة 3: صور ملتقطة من الشاشة لتعليقات استخرجت من عينة تضم 346 منشورا على فيسبوك باستخدام الخطاب الديني والقائم على الصور النمطية المجتمعية ضد السيدة رولا الحروب، وهي نائب سابق في البرلمان.

وفي الأردن أيضاً، أكد شريك مشروع 'الكلمة تفرق'، **الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح**، النتائج التي توصل إليها مركز الحياة في بحثه الأولي. إذ توصلوا إلى أن العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي قد أصبح يكتسي صبغة دينية أكبر، حيث يبدي المعلقون تعليقاتهم المسيئة تحت غطاء ديني لتبرير كراهيتهم وغضبهم، وقد يكون خير مثال على ذلك حالة آية المجالي، التي سجلت حضورها الأول في بطولة دوري أبطال أوروبا للسيدات. حيث نددت معظم التعليقات بارتدادها سر والاقصيرا على الرغم من أنها مسلمة. ولكن الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح لم تلاحظ إلى اليوم وجود أي محتوى يدعو إلى العنف الجسدي. ويمكن تصنيف معظم التعليقات على النحو التالي:

1. اتهام النساء بالانضمام إلى الأجنداث الغربية الرامية إلى تفكيك المجتمعات العربية والمسلمة، وتشويه منظومتها الأخلاقية.
2. التنمر على النساء وشتمهن.
3. استخدام الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي: (مثلاً: المرأة مكانها في البيت، أو المطبخ وما إلى ذلك)

وفي السودان، وثقت مبادرة **التنمية السودانية (سوديا)** نمطا متكررا لاذراء المرأة والعنف

القائم على النوع الاجتماعي على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى أرض الواقع أيضاً، أثناء التظاهرات السياسية العامة. وغالبا ما قامت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي بانتقاد مشاركة المرأة في الحركات والمظاهرات السياسية والتهمك عليها، وتستخدم في أغلب الحالات صورهن مصحوبة بتعليقات ساخرة عن مظهرهن الخارجي أو لباسهن. ومن شأن هذا المناخ الذي يبيت سمومه أن يشجع عامة الناس على الانخراط في الخطاب الذي يهدف إلى الإساءة إلى المرأة، وهو ما يعكسه العدد المرتفع للتعليقات على هذه المنشورات التي يمكن تصنيفها على أنها خطاب كراهية قائم على النوع الاجتماعي.



صور ملتقطة من الشاشة لمنشورات تتهمك على المظهر الخارجي لنساء شاركن في مظاهرات.

² الأمم المتحدة، "استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية"، متاحة على: <https://bit.ly/3bEOfO6>

³ الدستور الأردني، "الصفحة رقم 3" متاحة على: <https://bit.ly/2FQG8Ky>

3.2. التوجه السائد الثالث: استخدام الخطاب المشحون عاطفياً لأغراض التلاعب السياسي

في تونس، يكون المحتوى التضليلي، بما في ذلك الدعاية السياسية والتآمر والتلاعب السياسي، مشحوناً بالعواطف، وذلك لتوسيع نطاق انتشاره. فإثارة المشاعر القوية تمثل أداة ناجحة لجعل المعلومات الخاطئة أو المضللة تنتشر كالنار في الهشيم، وربما يعود ذلك إلى أن المشاعر القوية قادرة على الحد من القدرة على تحليل المعلومات على نحو موضوعي. وفي الأدلة المعروضة أدناه، نجد صورة مجمعة لزعماء سياسيين من مختلف الخلفيات السياسية وقد وقع التشطيب عليهم واستخدام السرديّة التي تشجع على المشاركة غير المدنية أثناء الاستفتاء وخطاب تحريضي ضد الأحزاب السياسية.



الصورة 4: نموذج لمحتوى يستخدم أساليب متوترة للتلاعب بمشاعر مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في تونس.

وفي لبنان، أثناء الحملة الانتخابية البرلمانية، ثبت أن 49.5 في المائة من الخطاب على الإنترنت قائم على التلاعب بالمشاعر، في حين احتلت منشورات المرشحين والسياسيين للترويج لمنابرتهم السياسية المركز الثاني بفارق كبير، حيث لم تمثل سوى 21.3 في المائة.

واعتمدت القوى السياسية التقليدية بشكل أكبر على الخطاب العاطفي لتعزيز الانتماء الحزبي والطائفي. وتستمر الدعاية السياسية للأحزاب في التذكير بالحرب الأهلية اللبنانية التي وقعت بين سنة 1975 و1990، لتأجيج الفتنة والنزاع السياسي والطائفي، واستحضار نظريات المؤامرة لشيطنه الخصوم السياسيين وتشويه سمعتهم ومصداقيتهم.

2.2. التوجه السائد الثاني: خطاب الكراهية ذو الصبغة الدينية

قامت مؤسسة مهارات في لبنان بتوثيق استخدام المحتويات المزيفة أو تقنية التزييف العميق القائم على التلاعب بالصوت والفيديو لتغيير الخلفيات، والتلاعب بالأصوات وإضافة شعارات لأحزاب سياسية باستخدام برنامج فوتوشوب، وهو ما حدث في فيديو نظير حبشي، وذلك لنشر محتوى ينم عن الكراهية على أساس الدين. إذ ظهر نظير حبشي، الذي يدعي أنه رجل دين شيعي في لبنان وأنه عضو في حزب الله، في فيديو وقع التلاعب بخلفيته، يهاجم فيه حزب القوات اللبنانية، الذي ادعى أنه خطر على بقية الفئات الدينية وممارساتهم الاجتماعية.

وتوصلت مؤسسة مهارات أيضاً إلى أن النواب اللبنانيين الذين صادقوا على قانون الزواج المدني قد تعرضوا لحملة كراهية على أساس ديني على وسائل التواصل الاجتماعي، شنّها عليهم شيوخ من المسلمين السنة.⁶

وفي الأردن، تولى مركز الحياة - راصد توثيق استخدام الخطاب الديني السليبي ضد المرأة على جميع الأصعدة، بصرف النظر عما إذا كانت المستهدفات يرتدين الحجاب أم لا. وانعكس ذلك في انتقاد العضو السابق في البرلمان، السيدة رولا الحروب لعدم ارتدائها الحجاب ولتعليقاتها بشأن القانون والشريعة.⁷

صور مُلتقطة من الشاشة لمنشورات تتهكم على المظهر الخارجي لنساء شاركن في مظاهرات.



وبعد أن تعرضت هؤلاء النساء للتحرش والاعتداء الجسدي خلال المظاهرات، يستمر العنف ضدهن حتى على المنابر الإلكترونية. ووقع توثيق شهادات عن الاعتداء الجسدي على النساء أثناء مشاركتهن في المظاهرات، ناهيك عن التحرش بهن والتشهير بهن على منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى مناخ شائك يثني المرأة عن المشاركة في الحياة السياسية بجميع جوانبها. ويؤدي هذا السلوك إلى الحد من وجود المرأة في المشهد السياسي ويصعب عليها الدخول إلى هذا المشهد بجميع مستوياته.

⁵ مقال نشرته النهضة نيوز بتاريخ 2 أيار/مايو 2022، متاح باللغة العربية على هذا الرابط: حزب الله يستنكر ما ورد في فيديو نظير حبشي ويأسف لاستغلال البعض تصريحاته المشبوهة (alnahdanews.com)

⁶ أمثلة عن شيخين تهجما على النواب الذين صوتوا لصالح قانون الزواج المدني: - حسن مرعب، نشر فيديو على تويتر بتاريخ 22 أيار/مايو 2022، متاح على هذا الرابط - فيديو الحسين متاح على هذا الرابط

⁷ الجملة الأصلية "إنت سافرة وبتتكلمي عن الشريعة"



الصورة 6: صورة ملتقطة من الشاشة تعكس المزج بين استخدام السخرية والمعلومات المضللة في نفس المنشور كأسلوب لنزع المصداقية عن معارضي قيس سعيد.

2.3. بث مباشر مُنسق

وفقا لفيسبوك،⁸ يعلق مستخدمو الموقع على الفيديوهات البث المباشر أكثر بعشر مرات مقارنة بالفيديوهات المسجلة. ويمكن لفيديوهات البث المباشر، بفضل الإخطار المُسبق الذي يُرسل إلى متابعي الصفحات والمجموعات، أن يصل إلى عدد أكبر بكثير على نحو طبيعي وأن يحصل على تفاعل أكبر مقارنة بالفيديوهات المسجلة. وغالبا ما يكون بث هذه الفيديوهات بالتزامن على عدة صفحات وهو ما يصعب رصدها عن طريق آلية التحكم في المحتوى المعمول بها في المنصة. ومن بين الأمثلة على ذلك، ما لوحظ في تونس خلال الاستفتاء الذي انتظم يوم 25 يوليو/تموز 2022.

الصورة 7: صور ملتقطة من الشاشة تعكس التنسيق بين مختلف الصفحات لبث الفيديو مباشرة في نفس الوقت.



الصورة 5: تصنيف 1,943 تغريدة نشرها 107 مرشحا وسياسيا أثناء الحملة الانتخابية حسب موضوعها.

4.2. التوجه السائد الرابع: حملات تضليلية منسقة على وسائل التواصل الاجتماعي أثناء أهم الفعاليات السياسية على الصعيد الوطني:

قام Lab'TRACK في تونس برصد عمليات البث الحي المنسق للفيديوهات السياسية على فيسبوك بصفته منبرا لنشر المعلومات المضللة. وتستخدم بعض الأطراف السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي خاصية 'البث المباشر' على فيسبوك وتبث الفيديو بالتزامن مع صفحات متعددة أخرى، مما يجعله يصل إلى العديد من المتابعين. وجرى توثيق هذه الفيديوهات المباشرة لاحتواء خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. كما أن استخدام هذه الخاصية يُمكن من التفاعل مباشرة مع فئات معينة.

3. الأساليب المستخدمة على الصعيد الإقليمي لنشر خطاب الكراهية والتلاعب الإلكتروني

1.3. استخدام سلاح الصور السياسية الساخرة - الميمات:

من بين أهم الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة لنشر المحتوى المسيء استخدام السخرية عن طريق الصور الساخرة والدعابة. وفي تونس، قام Lab'TRACK بتوثيق السخرية المنتشرة في صفحات فيسبوك باستخدام الصور الساخرة لنشر المحتوى المسيء. ومن بين المستهدفين على نحو متكرر على الصفحات التونسية على فيسبوك، رئيسة الحزب الحر الدستوري عبيد موسى، والنائب في البرلمان التونسي، قبل أن يقع حله يوم 25 تموز/يوليو 2021.

⁸ Simo, "Introducing New Ways to Create, Share and Discover Live Video on Facebook", Facebook, April 2016

⁹ البعض من هذه الفيديوهات، التي بُثت على المباشر، وقع تسجيله بشكل مسبق في واقع الأمر.

4.3. تفعيل الحسابات المزيفة أثناء الانتخابات والانتقال الديمقراطي

استخدمت الأطراف السياسية في لبنان موقع تويتر لتوسيع نطاق النشر المعقد، وذلك عن طريق حملات موجهة تهدف إلى التأثير على الخصوم السياسيين. وقامت مؤسسة مهارات بتوثيق سلوك الحسابات المزيفة التي وقع استحداثها لتوسيع نطاق نشر رسائل سياسية محددة وللمشاركة في حملات كذب السياسيين. ولم يقع تفعيل هذه الحسابات إلا خلال فترة الانتخابات البرلمانية، والمثال أدناه يظهر حسابا على تويتر يقوم بنشر إشاعات مغرضة عن مرشحين، من بينها الادعاء بأنهم انسحبوا من الانتخابات أو اتهمهم بتلقي الرشاوي. ولم يكن الحساب نشطا إلا بين 10 و14 أيار/مايو ونشر خلال تلك الفترة العديد من هذه الصور الساخرة.

ويجعل نشر المعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية عن طريق البث المباشر من رصدها أمرا صعبا باستخدام الخوارزميات، حتى حين يقوم مستخدمو فيسبوك بالإبلاغ عن ذلك، لا يكون رد فعل المنصة فوريا، وهو ما يسمح للرسالة المنشودة بأن تنتشر.

3.3. تعليقات تتضمن محتوى ينم عن كراهية أكبر

لاحظ شركاء مشروع 'الكلمة تفرق' ارتفاع وتيرة المحتويات المسيئة (خطاب الكراهية) ضمن التعليقات أكثر منه ضمن المنشورات في حد ذاتها. ولاحظت مؤسسة مهارات أن التعليقات على فيسبوك قد استُخدمت على نحو مكثف ضمن حملات خطاب الكراهية القائمة على النوع الاجتماعي والدين في لبنان. ووثق مركز الحياة في الأردن نمطا مشابها في التعليقات على فيسبوك حول موضوع مشروع قانون حماية الطفل، وهو ما سبق ولاحظه المركز حين قام بمراقبة الانتخابات البلدية السابقة (يرجى الاطلاع على التقرير الأول لمشروع 'الكلمة تفرق')¹⁰



الصورة 8: نموذج لحساب مزيف أنشئ يوم 16 يناير/كانون الثاني 2022 على تويتر، وله 1033 متابعًا و0 متابعين لحسابات أخرى.

4. التوصيات الإقليمية

تستند التوصيات أدناه إلى الأدلة التي جمعتها شبكة الشركاء في مشروع 'الكلمة تفرق'. وترمي إلى تعزيز السلامة المعلوماتية على منصات التواصل الاجتماعي.

توصيات موجهة للأحزاب والحركات السياسية

- بلورة مدونة سلوك داخلية لمنع الأعضاء من المشاركة في خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي.

توصيات موجهة لوسائل الإعلام التقليدية:

- التفاعل مع المجتمع المدني والمنظمات النظرية داخل البلد وفي المنطقة ككل لوضع معايير التغطية الصحفية والالتزام بها على نحو يضمن عدم الترويج لخطاب الكراهية.

توصيات موجهة لأوساط الباحثين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

- تعزيز التعاون بين الباحثين في المجال المعلوماتي والنشطاء في مجال الحقوق الرقمية والباحثين في علم الاجتماع وغيرهم من المحللين، على المستوى الإقليمي.

- توشي الحذر باستمرار إزاء ظهور أشكال جديدة من المعلومات المضللة واستخدام الذكاء الاصطناعي لاستحداث المعلومات المضللة وخطاب الكراهية ونشرها عن طريق المحتوى الإعلاني المركب وتقنية التزييف العميق Deep Fake.

توصيات موجهة لشركات وسائل التواصل الاجتماعي:

- تعزيز الاستثمار في الإشراف على المحتوى عن طريق تعيين باحثين محليين من مختلف أنحاء المنطقة لمراجعة المحتوى بشكل يدوي. تعزيز تدريب نماذج اللغة Natural Language Processing (NLP) لرصد خطاب

الكراهية باللغة العربية واللهجات العامية المحلية في المنطقة.

التعاون مع الباحثين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإنشاء معاجم للمفردات المستخدمة في خطاب الكراهية بمختلف اللهجات لرصد مختلف أشكال المحتوى المسيء في المنطقة.

تعزيز آلية الإبلاغ وخلق توازن بين التجاوب الآلي والبشري مع المحتوى المسيء.

العمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني والهيئات المعنية بالانتخابات للتعريف بإرشادات الاستخدام وسياسات الإشراف على المحتوى الخاصة بها وشرحها.

الانتباه إلى التكتيكات الجديدة التي يستخدمها الأشخاص المسيؤون، كأن ينشروا خطاب الكراهية عن طريق القسم المخصص للتعليقات في فيسبوك، واستخدام النص المركب على الصورة في الصور الساخرة (memes)، والتسريبات، واستقاء المعلومات الشخصية للمرشحين السياسيين. زيادة تطوير القدرات التقنية لرصد المحتوى المسيء باللغة العربية المنشور عن طريق البث المباشر للفيديو.

توسيع شبكة البرامج والشراكات مع مبادرات المجتمع المدني المعني بالديمقراطية وبتعزيز المناخ الرقمي الضامن لحقوق الإنسان. تقديم الدعم للمنصات الإعلامية المستقلة التي تتيح حيزا آمنا للنشاطات في المجال السياسي، والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز ثقافة الإعلام الرقمي بشكل عام.

رفع القيود عن المستخدمين الجدد لأدوات وتطبيقات الرصد، على غرار CrowdTangle، وتسهيل حصول منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأكاديمية على المعلومة.¹¹

¹¹ منذ شهر يناير/كانون الثاني، أعلنت شركة Meta أنه لم يعد للمستخدمين الجدد الحق في استخدام أداة CrowdTangle للبحث على وسائل التواصل الاجتماعي

¹⁰ الخطاب العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة حالة انتخابات لبنان والأردن لسنة 2022، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، 28 أيلول/سبتمبر 2022

وبالإضافة إلى ما سبق، يؤمن مشروع 'الكلمة تفرق' بشدة بأنه ينبغي على منصات التواصل الاجتماعي أن تتعاون مع المنظمات المعنية ومنظمات المجتمع المدني لبلورة سياسات من شأنها أن تساهم في الحد من العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة. إذ اقتضت مساعي توفير مناخ رقمي آمن للمرأة إلى حد الآن على المستوى الوطني، وقليلة هي الجهود المشتركة في هذا الصدد، إن لم تكن منعدمة، للعمل مع هذه المنصات. ولا تقع مسؤولية حماية الفئات المستضعفة في الفضاء الرقمي على عاتق الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني فحسب، بل أيضا على عاتق شركات التواصل الاجتماعي وغيرها من الأطراف الفاعلة في الأوساط التكنولوجية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

توصيات موجهة للمجتمع المدني

- تعزيز التعاون الإقليمي والتفاعل بشكل دوري مع مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الهيئات الحكومية والتشريعية والهيئات المستقلة والمختصة والشركات التكنولوجية.
- بلورة برامج خاصة لرصد المحتوى المسيء على مواقع التواصل الاجتماعي وتوثيقه وتحليله.
- إطلاق المزيد من المبادرات للتحقق من المعلومات، وإقامة الشبكات، وتبادل التجارب والخبرات.
- تنظيم ورشات عمل وطني بشأن التنقيحات التي ترد على القوانين أو تحسين تنفيذ القوانين وجعله أكثر شفافية، وذلك لتعزيز مواجهة التحديات المرتبطة بخطاب الكراهية، والمعلومات المضللة، والأخبار الزائفة. ويشمل ذلك إشراك القضاة الذين يتعاملون مع مثل هذه المسائل القانونية.
- تكوين لجان ظرفية متعددة الاختصاصات لتحسين رصد شركات التكنولوجيا والمطالبة بترسيخ المساءلة ضمن مؤسساتها.
- إنشاء منصات لدعم ضحايا العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي

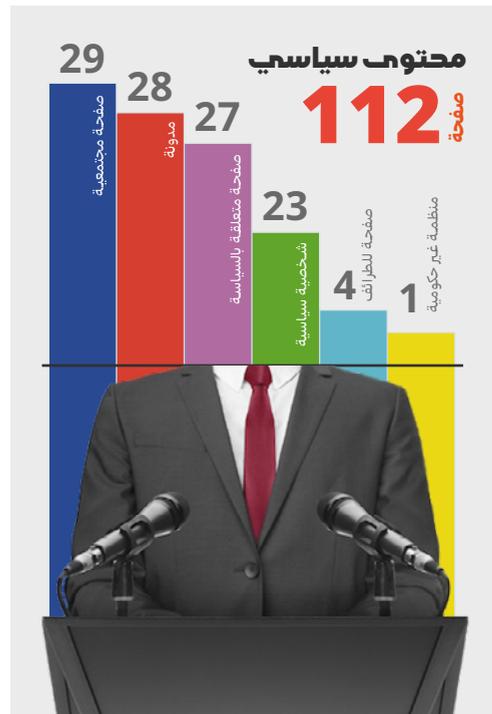
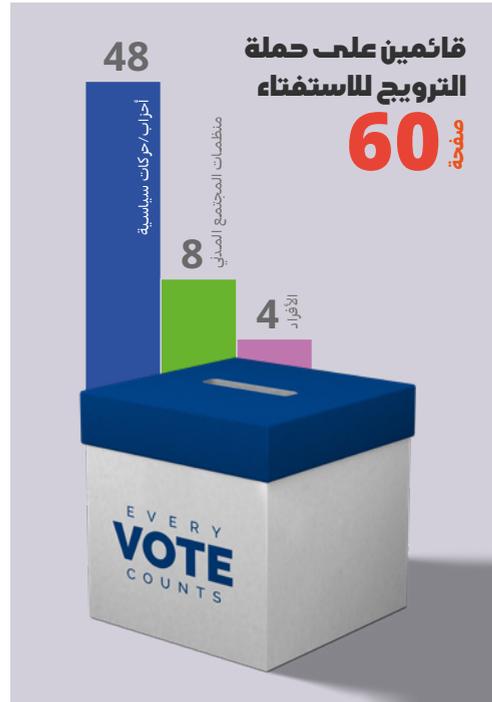
- ومساعدتهم على الإبلاغ عن المحتوى المسيء لشركات مواقع التواصل الاجتماعي، ومددهم بالمشورة بشأن الأمن الرقمي والتواجد في الفضاء الرقمي، وتوفير الموارد اللازمة لدعمهم أثناء تعرضهم لحملات إلكترونية تستهدفهم وبعدها.
- تعزيز الثقافة الرقمية في صفوف مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

التحديات التي واجهها البحث على الصعيد الإقليمي

واجه شركاء مشروع 'الكلمة تفرق' عددا من التحديات التنفيذية أثناء الفترة المشمولة بالمشروع، وينطبق ذلك خاصة على السودان ولبنان، حيث عانى الشركاء من الانقطاع المتكرر للكهرباء، وانتشار المظاهرات، والاضطرابات السياسية وهو ما أثر سلبا على سير عملهم. وشملت التحديات المرتبطة برصد الإساءة على الانترنت ما يلي:

1. عدم تماشي معظم الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، مثل Twitter AP و CrowdTangle مع رصد وسائل التواصل الاجتماعي باللغة العربية، وذلك لما بين اللهجات العامية واللغة العربية الفصحى من اختلافات. ناهيك عن اللغات المحلية الأخرى السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
2. الصعوبات التي تعترض اختيار مواقع جغرافية معينة على أداة CrowdTangle.
3. تنواتر الأخبار عن أن شركة Meta قد تكون بصدد التخطيط للتوقف عن دعم Crowd-Tangle، وعرقلت هذه الأخبار عمل الباحثين في مجال التواصل الاجتماعي والمختصين في التحقق من الوقائع الذين يعتمدون في وضع منهجياتهم في ميدان البحث وجمع البيانات باستخدام CrowdTangle.

4. بعض المشاكل التقنية التي تشوب أدوات ExportComment، إذ تستوجب إرسال العديد من المطالب للأداة وهو ما يعطل عملية جمع البيانات.
5. حال اختلاف السياقات الوطنية والمشاكل المتنوعة التي خضعت للبحث دون تمكن شركاء شبكة 'الكلمة تفرق' من استخدام منهجية موحدة لرصد خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. وهو ما جعل دعم الشركاء يستغرق الكثير من الوقت وحد من الاستفادة المشتركة.
6. تم توثيق الإساءة والتلاعب على المنابر الإلكترونية، ولكن لا يزال الأمر يستوجب النظر في العوامل القانونية أو التقنية أو المجتمعية التي تسمح بحدوث هذا التلاعب وهذه الإساءة وذلك لتقديم مقترحات أفضل وأدق لتحسين الوضع. وهذا ما سيركز عليه التقرير التالي كأولوية رئيسية.



دراسات الحالات حسب البلد

1. استفتاء 25 يوليو / تموز 2022 في تونس

1.1. السياق :

فسحت الفترة التي عقبث الثورة في تونس، أي من 2011 إلى 2021، المجال أمام المواطنين للمشاركة في الشأن العام وفي المشهد السياسي. وتميزت هذه الفترة بظهور المشاركة السياسية بمختلف مستوياتها، أي المحلي والجهوي والوطني. وخلال هذه الفترة، دُعي المواطنون التونسيون إلى المشاركة في أربعة استحقاقات انتخابية لاختيار رئيسهم ونوابهم ومجالسهم البلدية. وبتاريخ 25 تموز/يوليو 2021، قام الرئيس قيس سعيد بتعليق عمل البرلمان (وحله في وقت لاحق)، وأعلن بأنه سيمسك استثنائياً بزمام السلطات إلى حين اعتماد دستور جديد. وعرض الرئيس مشروع الدستور على الاستفتاء (وهو الأول منذ اندلاع الثورة) بتاريخ 25 يوليو /تموز 2022 وقضت النتيجة باعتماد الدستور. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُدعى فيها المواطنون للتصويت منذ صدور المرسوم الرئاسي الذي يخول للرئيس قيس سعيد الاستئثار بجميع السلطات. أما الدستور فقد تولت صياغته لجنة مصغرة وتولى الرئيس إدخال تعديلات مكثفة عليها. ولم تكن هناك أي مساع تقريبا لإضفاء الشفافية أو شرح التعديلات والمسائل التي أدرجت ضمن النص الجديد، وهو ما جعل من الاستفتاء بمثابة التصويت 'مع' أو 'ضد' قيس سعيد، أكثر منه استفتاء على الدستور في حد ذاته.

2.1. نطاق الرصد:

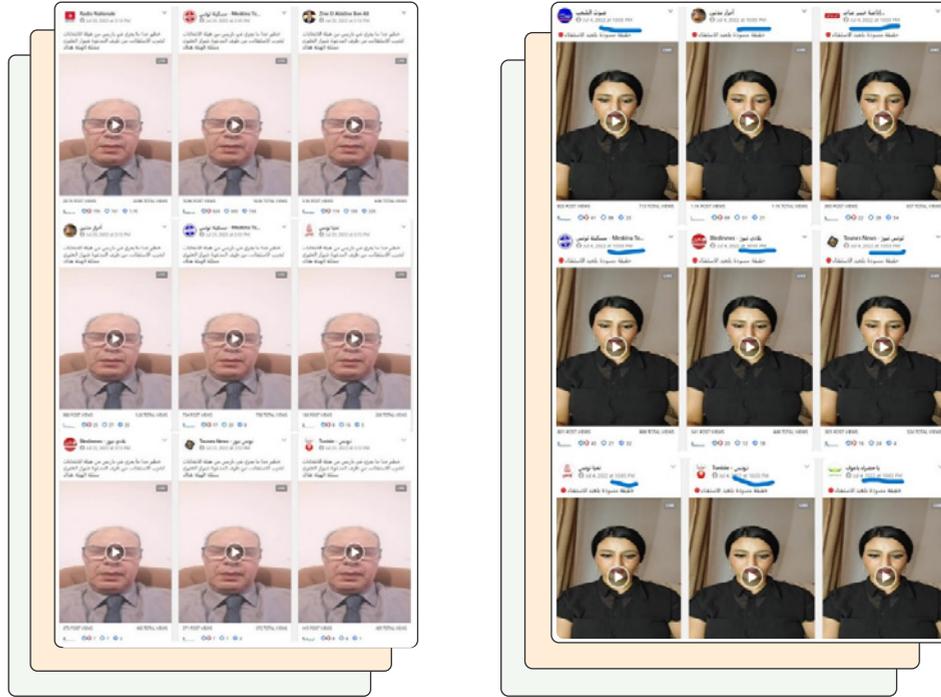
عمل مشروع Lab'TRACK على فهم أساليب التضليل التي قد تُستخدم في فترة الاستفتاء. وتولى الفريق رصد أكثر الصفحات والمجموعات على فيسبوك التي تسعى إلى أن تؤثر، إما بالسلب أو بالإيجاب، على الرأي العام بشأن الاستفتاء.

وركزت عملية الرصد على تعقب السلوك التضليلي والمُسيء الرلمي إلى التأثير على الحملات المتعلقة بالاستفتاء، ومعاينة أساليب تضليلية جديدة وانتشار المعلومات المضللة.

3.1. المنهجية:

قام مشروع Lab'TRACK بإعداد قائمة بصفحات ومجموعات على فيسبوك لإخضاعها للرصد. وتشمل القائمة صفحات إعلامية، وصفحات يملكها أفراد أو مجموعات بين مؤيد ومعارض لاعتماد الدستور الجديد، إلى جانب صفحات دأبت على نشر محتوى سياسي أو الانخراط في النقاشات السياسية. وشملت قائمة الرصد 270 صفحة على فيسبوك: 112 صفحة منها تنشر محتوى سياسيا على نحو منتظم، و96 صفحة منها لجهات إعلامية، و60 صفحة منها للقائمين على حملة الترويج للاستفتاء، وصفحتان منها تعود لكيانات تابعة للدولة. كما شملت القائمة أيضا 26 مجموعة مفتوحة.

وتعكس الصورة أدناه تصنيف الصفحات والمجموعات التي خضعت للرصد.



الصورة 9: صور ملتقطة من الشاشة تظهر التنسيق بين مختلف الصفحات في بث مباشر لشخص ينتقد مكتب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات¹² في باريس.

الصورة 10: صورة تظهر مختلف الصفحات التي تنشر بثا مباشرا في نفس الوقت لامرأة تدعي أنها تشرح حقيقة نص الدستور الذي صاغته لجنة صادق بلعيد.

تعكس الصورة الملتقطة من الشاشة أعلاه وجود خاصية أخرى تُستخدم في التلاعب، وهي نشر فيديوهات مُسجلة مسبقا على أنها بث مباشر في نفس الوقت وذلك لتوسيع نطاق نشر رسائل سياسية محددة للتأثير على نسبة الإقبال على الاستفتاء ونتائجه.

ومن المهم تسليط الضوء على صعوبة استخدام الخوارزميات الآلية للإشراف في محتوى البث المباشر، خاصة إذا ما كان المحتوى باللغة العربية أو إذا كان البث المباشر مُطوّلًا للغاية.

¹² الهيئة التي تتولى الإشراف على الانتخابات في تونس

منشور. ولتحديد أي المنشورات كانت الأكثر إشراكا لمستخدمي الموقع، ركز الفريق على تحليل 6,500 منشور حقق أعلى درجات التفاعل.

5.1. تصنيف البيانات

صنف مشروع Lab'TRACK المنشورات التالية ضمن أربع فئات:

- المحتوى السياسي
- المحتوى الذي يحتوي على معلومات مضللة
- خطاب عنف أو كراهية
- محتوى يستهدف شخصيات سياسية من النساء

4.1. تحليل البيانات:

تم جمع المعلومات الواردة ضمن هذه الدراسة عن طريق CrowdTangle، وهي الأداة الرسمية لشركة Meta التي مكنت مشروع Lab'TRACK من جمع المحتوى والمنشورات من موقع فيسبوك. كما استخدم مشروع Lab'TRACK تطبيق Factalyzer الذي ساعد الفريق على التأشير على المحتوى والتحقق يدويا من البيانات المُجمّعة.

وأثناء فترة الرصد الممتدة من 25 أيار/مايو إلى 28 تموز/يوليو 2022، أدار فريق Lab'TRACK عملية رصد شملت تحليل عدد كبير من المنشورات على فيسبوك يناهز 350,000



6.1. سلوكيات وأساليب تضليلية:

1.6.1. سلوك مُنتسق

توصل فريق Lab'TRACK إلى أن البث المباشر للمحتوى السياسي على فيسبوك يُستخدم على نحو مُنتسق كأداة لنشر المعلومات المضللة. إذ تستخدم جهات سياسية معينة خاصية البث المباشر على فيسبوك، الذي يخول بث فيديو على عدة صفحات في نفس الوقت للحصول على عدد أكبر من المتابعين، مستفيدة بذلك من (الخوارزميات) التي يستند إليها فيسبوك. وجرى توثيق هذه الفيديوهات المباشرة لاحتواء خطاب

الكراهية والمعلومات المضللة. ولم يمكن هذا الأسلوب من نشر المعلومات الخاطئة والمسيئة فحسب، بل سمح أيضا بالتفاعل المباشر مع فئات معينة.

علاوة على ذلك، لوحظ أن بعض هذه الأطراف السياسية تتوجه إلى متابعيها في إطار تضليلي، كأن تظهر أمام الكاميرا مرتدية زيا رسميا ويظهر علم تونس في الخلفية وتناقش مستجدات الشؤون الرسمية مع تقديم المعلومات والتحليل السياسية. وقد يكون هذا الإطار الرسمي الذي يظهرون من خلاله سببا في تضليل المتابعين، ويخلق لبسا حيث يحملهم على الاعتقاد بأن المتحدث مسؤول حكومي، وهو ما يساهم في نشر المعلومات المزيفة والمُسيئة.

- رصد حملات التضليل والتلاعب (الإشاعات، الأخبار الزائفة) التي أثرت على النواب الـ13 الذين دخلوا إلى البرلمان اللبناني كممثلين للثورة.
- رصد حملات الكراهية والإساءة التي تعرض إليها جميع النواب إثر إعلان فوزهم في الانتخابات ودخولهم رسمياً إلى البرلمان.
- رصد الخطاب السياسي الموجه للنواب من النساء المنتميات لـ 'كتلة التغييرين'.

رصد عينة من الأطراف السياسية

تم رصد مجموعة من الأطراف السياسية التي تتألف من سياسيين ومرشحين ومؤثرين. وتضم هذه المجموعة 132 شخصية، 20 في المائة منها من النساء. وامتدت عملية رصدها على وسائل التواصل الاجتماعي على شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، لمعرفة ركائز الخطاب السياسي والمواضيع التي يتناولها هذا الخطاب.

وشملت العينة 107 شخصية سياسية ومرشحا ومرشحة يمثلون مختلف القوى التقليدية والقوى السياسية الناشئة والوحدات الجغرافية والديمقراطية للدوائر الانتخابية وعددها 15 دائرة، إلى جانب 25 شخصية مؤثرة تحمل عدة توجهات حزبية وسياسية. وشكلت المرأة 20 في المائة من مجموع الجهات الخاضعة للرصد و16.43 من مجموع المرشحين.



2.2. المنهجية:

ترمي هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الخطاب السياسي والحملات التضليلية أثناء فترة الرصد التي امتدت من 1 نيسان/أبريل إلى 15 أيار/مايو (يوم الاقتراع)، وفي الفترة اللاحقة للانتخابات التي دامت إلى حدود الإعلان عن النتائج يومي 16 و17 أيار/مايو وعلى امتداد فترة حكم الرئيس ميشيل عون إلى حدود نهايتها يوم 31 تشرين الثاني/نوفمبر. وشمل ذلك:

- رصد الخطاب السائد على وسائل التواصل الاجتماعي الذي يشكك في نزاهة العملية الانتخابية يوم الاقتراع وبعد غلق مراكز الاقتراع، ثم عند الإعلان عن النتائج وخلال فترة تقديم الطعون لدى المجلس الدستوري.



المجموع: 132

الصورة 11: توزيع العينة الخاضعة للرصد

2.15 أيار / مايو 2022 الانتخابات البرلمانية اللبنانية

1.2. السياق:

عُقدت الانتخابات البرلمانية في شهر أيار/مايو 2022 في مناخ غلب عليه التشكيك وفي خضم اتهامات بالارتشاء وبتجاوز المرشحين لسقف الإنفاق المسموح به. وفي غياب رقابة هيئة الإشراف على الانتخابات، التي أقر رئيسها في العديد من التصريحات الإعلامية بأنها غير قادرة على السيطرة على الرشوة والإنفاق الذي يتجاوز إطار اللوائح القانونية، مثل إنفاق الأموال النقدية دون توثيقها، وذلك على إثر انهيار القطاع المصرفي وفرض قيود على عمليات السحب البنكي. وتذمّر المترشحون من هذه الظاهرة ودعوا هيئة الإشراف والقوات الأمنية والقضاء إلى الاضطلاع بواجباتهم في هذه الصدد.

وساهمت حملات المعارضة والقوى الثورية ضد الأحزاب التقليدية وقوى المنظومة السياسية في زيادة عدد الأصوات التي أدلت بها الجالية اللبنانية لصالح المعارضة والقوى الثورية، وهو ما أدى إلى فوز النواب من خارج التكتلات الحزبية التقليدية. وذلك خلافاً للانتخابات سنة 2018، حيث لم يفز ممثلو المجتمع المدني آنذاك إلا بـ 2,379 صوتاً من بين 46,799 صوتاً، ولم تتجاوز نسبة تصويت الجالية آنذاك 2.5 في المائة من مجموع الناخبين.

وذكرت أكثر من جهة شاركت في ملاحظة الانتخابات، خاصة بعثة ملاحظة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي (في تقريرها)، "ممارسات" تنم عن شراء الأصوات على نحو أثر سلباً على حرية المواطن في الاختيار وأدت إلى عدم تكافؤ الفرص.

وتمخضت الانتخابات البرلمانية اللبنانية، التي انتهت آخر مراحلها في 15 أيار/مايو 2022، عن فوز 13 نائباً من قوى سياسية ناشئة، دخلت إلى البرلمان لتحل محل شخصيات سياسية من قوى سياسية تقليدية.

2.6.1. استخدام الصور الساخرة (memes) كأسلوب للتلاعب السياسي

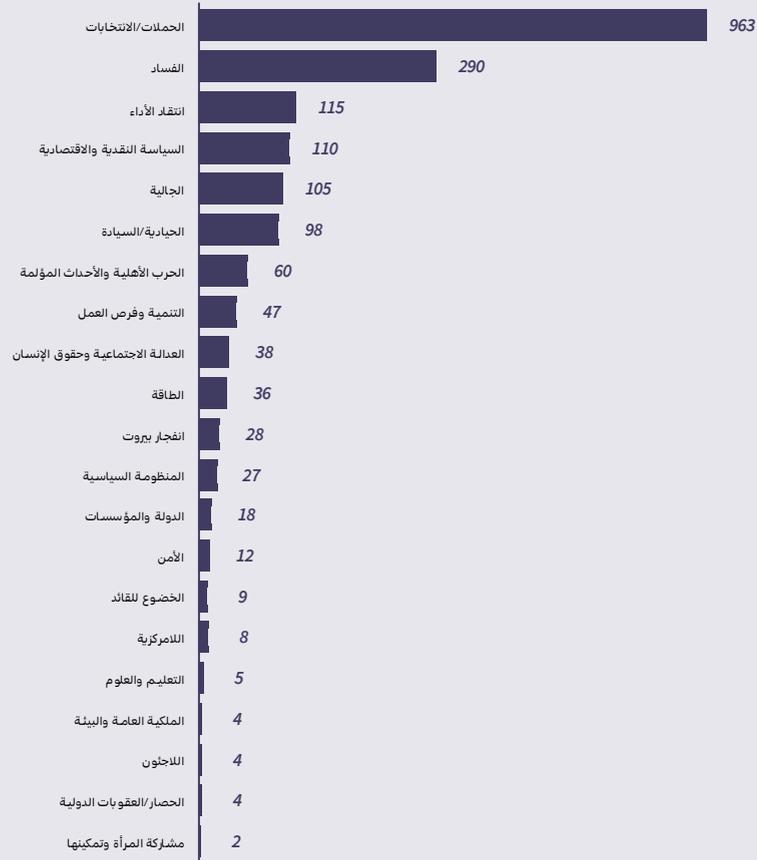
تشير الدراسة إلى أن لاستخدام الصور الساخرة في السياق السياسي التونسي تأثير كبير على انتشار المعلومات المضللة أو الخاطئة. ولاحظ مشروع Lab'TRACK أن أصحاب بعض الصفحات يستخدمون السخرية والكاريكاتور والصور الساخرة لنزع المصداقية عن خصومهم. ولوحظ وجود رابط بين استخدام السخرية والدعابة وانتشار المعلومات المضللة والتلاعب السياسي. ويمكن أن تُفكك السخرية والدعابة من شبك الرصد، لأن الخط الفاصل بين الدعابة والمحتوى المُسيء قد يكون رفيعاً جداً، وعليه، سيكون من الصعب على المتلقي الذي لا يلمّ بالسياق أن يتمكن من التعرف عليه.

وقد يُفسر الأثر العاطفي الذي يُحدثه استخدام الدعابة، مثل الشعور بالتسلية أو السعادة أو الصدمة، السبب الذي يجعل من هذه الأساليب أداة تُسهّل انتشار المعلومات المضللة. فحين ينجح أحدهم في إضحاك شخص آخر، غالباً ما يُنظر إليه على أنه ودود أكثر من غيره، وهكذا يكون للمتلقي استعداد أكبر لنشر المحتوى التضليلي دون التشكيك في مدى صحته.

وبالفعل، وفقاً لملاحظات Lab'TRACK، يمكن للمحتوى الساخر، والصور الساخرة على وجه الخصوص، أن تتسرب عبر الشقوق، وتستحدث آليات للنشر وتستثير التفاعل على نطاق واسع.

وكما يظهر في الصورة 6 أعلاه، تستهزئ هذه الصورة الساخرة بعبير موسي (رئيسة حزب سياسي معارض للاستفتاء) التي دعت الاتحاد الوطني للشغل إلى عدم المشاركة في الاستفتاء، في حين يرفع رئيس الاتحاد أصبعه وقد غطاه الجبر الانتخابي كدليل على أنه قد أدلى بصوته مستخدماً كلمة نابية مُقنّعة. وتُقيم هذه الصورة الساخرة رابطاً بين صورتين ليس بينهما في الأصل أي علاقة مباشرة.

مواضيع تتعلق بالخطاب السياسي بشأن الفساد والتنمية وحقوق الإنسان:



الصورة 13: تصنيف المواضيع الذي عرّج عليها 107 من السياسيين والمرشحين من عينة تضم 1943 تغريدة/منشورا أثناء الحملة الانتخابية.

مثل الفساد موضوعا أساسيا من مواضيع الدعاية السياسية للأطراف السياسية، وظهر في 15 في المائة من المنشورات؛ أما الخطاب السياسي المتعلق بالمسائل التنموية وفرص العمل فقد كان حاضرا بنسبة 2.41 في المائة؛ وظهرت كل من المواضيع المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، والطاقة، في 2 في المائة من المنشورات.

بلغ مجموع المنشورات والتغريدات الخاضعة للرصد على تويتر وفيسبوك من 1 نيسان/أبريل إلى 15 أيار/مايو 2628، ومعظمها تغريدات، نظرا لأن معظم حسابات هذه الأطراف قد خضعت للرصد على موقع تويتر لكونه المنصة الأساسية التي يستخدمونها. أما فيما يتعلق بالأطراف الذين لا يملكون حسابا على تويتر أو يعتمدون على فيسبوك كوسيلة للتواصل مع الجمهور، فقد ركزت عملية الرصد على حساباتهم على فيسبوك.

3.2 تحليل البيانات:

1.3.2 الدعاية السياسية

كان توزع الدعاية السياسية التي ينشرها المرشحون والسياسيون على وسائل التواصل الاجتماعي وفيسبوك وتويتر استنادا إلى العينة الخاضعة للرصد التي شملت 1943 منشورا/تغريدة بين 1 نيسان/أبريل و15 أيار/مايو، على النحو التالي:



الصورة 12: توزيع 1,943 تغريدة نشرها 107 مرشحا وسياسيا أثناء الحملة الانتخابية.

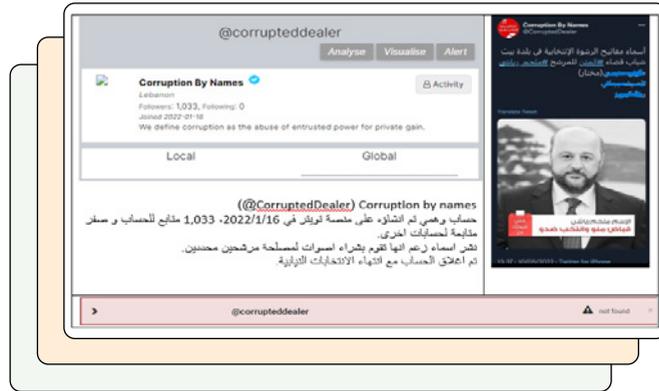
المقصود باستثارة العواطف هو الخطاب القائم على مهاجمة خصوم سياسيين معينين أو توجيه الاتهامات إليهم أو نشر صور سلبية أو نمطية لهم لتشويه سمعتهم ومكاثمتهم السياسية.

ركائز الدعاية السياسية:

بلغت حصة منشورات الدعاية السياسية القائمة على الخطاب العاطفي 49.5 في المائة. وحلت الدعاية الذاتية في المرتبة الثانية بنسبة 21.3 في المائة. ولم يمثل الخطاب السياسي الإجمالي الذي يتعلق بالبرامج الانتخابية وي طرح حلولاً وبدائل سوى 7.5 في المائة.

¹³ للحصول على تحليل لمعظم المواضيع التي جرت مناقشتها، يرجى الاطلاع على مؤسسة مهارات، الدعاية السياسية والتلاعب في المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات النيابية لسنة 2022، الصفحة 27 وما يليها

استُخدمت الحسابات المزيفة لنشر الإشاعات حول المرشحين، وكانت تهدف إلى نزع المصداقية عنهم، أو إلى نشر أخبار كانوا قد مسحوها، أو إلى اتهامهم بالارتشاء وشراء الأصوات. ولم يقع تفعيل هذه الحسابات إلا خلال فترة الانتخابات البرلمانية. والمثال أدناه يظهر حسابا على تويتر قام بنشر إشاعات مغرضة عن مرشحين أو مزاعم بشأن انسحابهم من الانتخابات، واتهامهم بتلقي الرشاوي. ولم يكن الحساب نشطا إلا بين 10 و14 أيار/مايو ونشر خلال تلك الفترة العديد من هذه الصور الساخرة.



الصورة 15: نموذج لحساب مزيف على تويتر تعرفت عليه مؤسسة مهارات.

يوم 22 نيسان/أبريل 2022، شارك ما لا يقل عن 51 حسابا على تويتر في حملة تشهير ضد المرشح جاد غصن، باستخدام هاشتاغ #ما_تكون_مثل_جاد، مصحوبا بفيديو يشوه سمعته، باستخدام معلومات كاذبة تهدف إلى القضاء على مصداقيته.



الصورة 16: نماذج من التغريدات التي استهدفت جاد غصن

التوجه السلبي الذي اتخذه الخطاب العام أثناء الحملات الانتخابية

اتسم الخطاب الذي استخدمه المرشحون والسياسيون أثناء الحملات الانتخابية بطابع سلبي إلى حد كبير، واكتسب صبغة تحريضية زادت حدة النزاعات. وبلغت نسبة الخطاب السلبي 71 في المائة من الخطاب السياسي الخاضع للتحليل، وهو ما ينعكس في الصورة الواردة أعلاه. كما اقترن الخطاب السلبي ذو النبرة الحادة على وسائل التواصل الاجتماعي بخطاب عنيف يروج للكراهية.

2.3.2. الإشاعات والمعلومات الخاطئة أثناء الحملات الانتخابية

- شاركت مجموعة واسعة من صفحات فيسبوك في الحملات السياسية والترويج لأطراف سياسية. (الترويج لأحزاب وقوى ثورية وتنشيد التغيير).
- ساهم 42 صفحة ومجموعة، من الصفحات والمجموعات على فيسبوك الخاضعة للتحليل، في نشر الإشاعات، حيث نُشرت 79 إشاعة وستة أخبار كاذبة بين 1 نيسان/أبريل و15 أيار/مايو.
- تم التعرف على العديد من الحسابات المزيفة التي أنشئت لأغراض وفترات بعينها.
- تم استخدام البعض من هذه الحسابات المزيفة لإطلاق حملات لاجتذاب الأصوات، على غرار "مقاطعتك بتخدمن"، أو التهجم على المرشحين وتشويه سمعتهم، مثل "قصة لائحة باولا يعقوبيان" و"ما تكون مثل جاد".



الصورة 14: نموذج لحساب مزيف تعرفت عليه مؤسسة مهارات

3.3.2. الترويج للعنف والكراهية أثناء الحملات الانتخابية

استُخدمت بعض الحسابات للتحرّيز على العنف على أسس دينية أو جهوية أو طائفية، بناء على الرأي الساسي، ولشن حملات تتهم البعض بالخيانة والكفر.



وظهر خطاب الكراهية في حملات على وسائل التواصل الاجتماعي إزاء بعض المرشحين الذين استهدفوا على أساس هويتهم الجنسية أو أصولهم القومية أو معتقداتهم أو آرائهم.

وكشفت عملية الرصد عن استخدام خطاب الكراهية على فيسبوك ضد عمر حرفوش، وهو مرشح سني من طرابلس، وذلك باستخدام خطاب مُسيء قائم على النوع الاجتماعي والهوية الجنسية. واستخدم هذا الخطاب مصطلحات تشير إلى ممارسات جنسية. على غرار 'مرشح المتعه'.

صور وفيديوهات منتشرة تشمل عبارات قائمة على قوالب نمطية واتهامات، على النحو المبين أدناه:



الصورة 18: صور ملقطة من تغريدات تهاجم المرشح عمر حرفوش وتدعوه بـ'مرشح المتعه'

كما تعرض المرشح وضاح صادق لحملة كراهية على أساس أصوله غير اللبنانية. وفي التغريدة أدناه، يُعبر أحد مستخدمي الموقع المرشح لما له من أصول أرمينية.

ووصف أحد الصحفيين الحملة ضد غصن بأنها "حملة صيبانية شعواء تُخاض على تويتر". وقال إن القائمين عليها أركوا مدى قدرته على التنافس، وطلب من غصن تجاهلهم ومواصلة حملته.

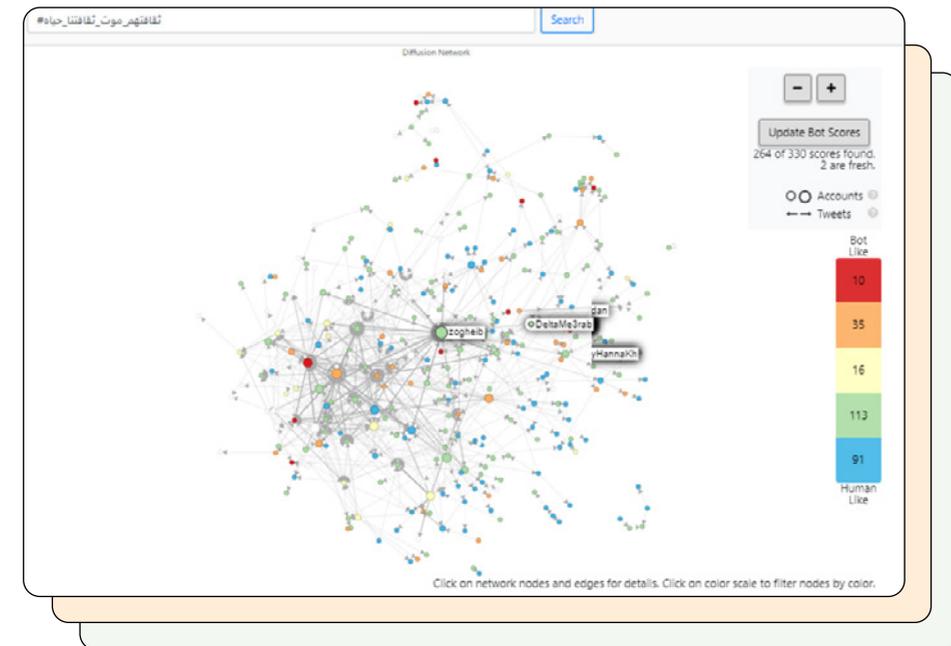
النشاط على تويتر أثناء الحملات الانتخابية:

استخدمت الأطراف السياسية موقع تويتر لتوسيع نطاق النشر المعقد، وذلك عن طريق حملات مُوجهة تهدف إلى التقليل من شأن الخصوم السياسيين.

بين 1 نيسان/أبريل و31 أيار/مايو، تم رصد 134 توجها سائدا على تويتر، 69 في المائة منها تُسيره أطراف حزبية أو ذات توجه سياسي.

ومن بين أكثر الأطراف السياسية التي كانت لها علاقة بالهاشتاغات/التوجهات السائدة المرتبطة بالحملة، احتل نشطاء القوى اللبنانية المرتبة الأولى (25 هاشتاغ)، ويليهم مؤيدو التيار الوطني الحر (20 هاشتاغ) وحزب الله (18 هاشتاغ). وعلى إثر انتشار فيديو وقع التلاعب به يرمي إلى إظهار الشيخ نظير الجشي، أحد رجال الدين، يهاج حزب الله لمعاداته بعض عناصر المجتمع اللبناني، وتحديدا المسيحيين، استخدم خصوم حزب الله هاشتاغ: ثقافتهم موت، ثقافتنا حياة.

وبمساعدة الخصوم السياسيين لحزب الله ومؤيدي حزب القوى اللبنانية أصبح هذا الهاشتاغ توجها سائدا على تويتر وانتشر على نطاق واسع وفقا لخارطة الانتشار التالية:



الصورة 17: خارطة تطور انتشار هاشتاغ "ثقافتهم موت، ثقافتنا حياة" الذي استخدمه خصوم حزب الله

5.3.2. حملات تستخدم الخطاب الديني ضد نواب كتلة التغييريين:

تعرض نواب كتلة التغييريين لحملة كراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، أجها رجال دين يعارضون مساعيهم الرامية إلى اعتماد قانون بشأن الزواج المدني في البرلمان، وذلك بعد أن ظهر يوم 19 أيار/ مايو في جلسة نقاش مع مارسيل غانم في برنامج على قناة MTV اللبنانية بعنوان "صار الوقت".

واشتعلت هذه الحملة إثر ظهور منشورات لشيخين على وسائل التواصل الاجتماعي.



الصورة 21: صور ملتقطة من الشاشة لمنشورات الشيخ علي الحسين على حسابه على فيسبوك.

ذكر الشيخ الحسين في خطابه المنشور على صفحته الشخصية على فيسبوك أن "3 نواب في بيروت، منهم نساء ومنهم رجال"، (ولم يرد على ذكر أسمائهم)، ممن فازوا بمقاعدهم بفضل أصوات المسلمين،... قاموا بالرحلة باقتراح اعتماد الزواج المدني وأعلنوا عن موافقتهم عليه. وصدرت فتوى عن المفتي السابق قباني تقضي بأن كل من تزوج بناء على زواج مدني وليس ديني، يُعتبر خارجا عن الإسلام ومرتدا. لقد أعلنوا البارحة حربهم على الإسلام وعلى الله، وسنعلن نحن عليكم الحرب".

ووجه الشيخ مرعب خطابهم لنواب كتلة التغييريين، إبراهيم منيمنة، ووضاح صادق، ووليمة قفقور، الذين ذكرهم بالاسم، قائلا: "أقول لهؤلاء الذين يدعون أنهم دعاة التغيير... وكل من على شاكلتهم، إن لم تتوبوا إلى الله وتعلنوا عدولكم عن هذا المشروع، فأنتم قد خرجتم عن دين الله ومرتدون عن دين الإسلام، ونحن منكم براء".

6.3.2. خطاب عنيف ضد المرأة الناشطة في المشهد السياسي

الخطاب العنيف ضد المرشحات

تعرضت عدة مرشحات للعنف الإلكتروني على حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي. وعند رصد حسابات 100 مرشحة ناشطة على وسائل التواصل الاجتماعي، تبين أن 43 في المائة منهن تعرضن لشكل من أشكال العنف الإلكتروني.

وكشف تحليل شكل الخطاب العنيف الموجه للمرشحات عن طريق التعليق على حساباتهن ونشاطتهن على وسائل التواصل الاجتماعي أن 86 في المائة من الردود العنيفة والتعليقات قد أخذت شكل التنمر الإلكتروني (الإساءة، الاستهزاء)، و6 في المائة منها في شكل عنف يستهدف الشكل والسن، ونسبة

الصورة 19: صور ملتقطة من الشاشة لتفريده باللغة العربية تهاجم المرشح الصديق على خلفية أصوله الأرمينية.



4.3.2. حملة إشاعات ومعلومات خاطئة وأخبار زائفة ضد نواب كتلة التغييريين

انتشرت الإشاعات بشأن نواب كتلة التغييريين، بهدف إهانتهم وتشويه سمعتهم، وشاركت الصفحات الإعلامية في هذه الحملات.

وانتشرت معلومات تقضي بأن النائب مارك ضو دعا إلى أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من العقوبات على لبنان. وخضعت هذه المعلومة للتحقق من الوقائع وتبين أنها عارية من الصحة.

وتولى صحفيون ومواقع إعلامية ونشطاء من أحزاب المقاومة¹⁴، حزب الله والتيار الوطني الحر، قيادة الحملة على تويتر، مطالبين برفع الحصانة البرلمانية عنه ومحاكمته بتهمة التعامل مع جهات معادية وتحريضها على لبنان.



الصورة 20: عينة من التغريدات التي شنت هجوما على نائب كتلة التغييريين، مارك ضو، على أساس مزاعم غير صحيحة تفيد بأنه دعا إلى فرض المزيد من العقوبات على لبنان.

¹⁴ مجموعة من الأفراد والأحزاب المقربة من حزب الله، بعد انتخابات 2022، لا يزالون في صف حزب الله ضد جعجع



الصورة 23: صُور ملتقطة من الشاشة لتغريدات تهاجم أو تدعم النائب زراير.

النائب حليلة قعقور مُتهمة بالمس من رمز ديني وبالكفر

خلال إحدى جلسات مجلس النواب، بتاريخ 26 تموز/يوليو 2022، دار جدال بين رئيس مجلس النواب، نبیه بري، والنائب حليلة قعقور، التي اعترضت على أسلوب بري في إدارة الجلسة وقالت إنه لا يسمح للنواب بأخذ الكلمة وفقاً لترتيب المتحدثين. فخاطبها بري قائلاً: "أقعدني وانطري للأخر واسكتي" وردت قعقور بأنها ترفض هذا "الأسلوب البطريكي" (الذكوري)¹⁵ في إدارة الجلسة. وذكرت في فيديو لها كانت قد نشرته على وسائل التواصل الاجتماعي أن سلوك بري يعكس التحقير المعنوي والاستنقاص من دور النواب من النساء، مضيفة أن "الجيوش الإلكترونية" هي من يشن هذه الحملات عليهم.

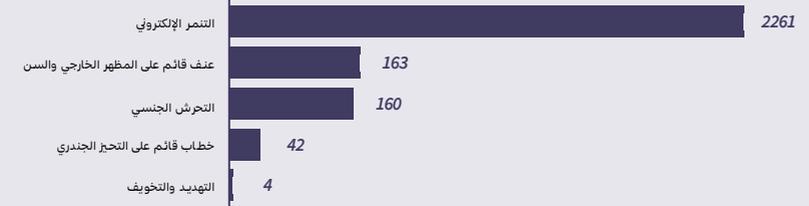
وأثير جدل انتقل إلى وسائل التواصل الاجتماعي، حيث زعمت مجموعة من الصفحات الإعلامية على فيسبوك أن قعقور استخدمت مصطلح "بطريكي" للإشارة إلى رئيس الكنيسة المارونية، وليس إلى [بري].

واعترض النائب فريد هيكل الخازن على استخدام قعقور لمصطلح "بطريكي" لوصف سلوك بري. وطلب شطب الجملة من محضر البرلمان، وهو طلب قبل به رئيس البرلمان الذي أصدر تصريحاً للإعلام بشأن "المس من المقدسات". وحاد النقاش عن مساره ليصبح حملة دفاع عن الكرسي البطريكي وبكري (رئاسة الكنيسة المارونية في لبنان)، واكتست كلمة 'بطريكي' طابعاً طائفياً ودينياً لا علاقة له بما قصدته قعقور في الأصل.¹⁶

وتعرضت قعقور إلى حملة كراهية شملت استخدام مصطلحات على غرار "القعر النتن"، "ملحدة"، "داعشية" وغيرها، ولكنها حظيت أيضاً بدعم أشخاص آخرين أعربوا عن تضامنهم معها، على النحو الذي تُبيّنه الصور التالية الملتقطة من الشاشة:

¹⁵ الخطاب الذكوري القائم على التنظيم الاجتماعي للأدوار والذي يعطي علوية لرب الأسرة (الأب) ويخضع النساء والنسل له، بما في ذلك الخضوع القانوني له
¹⁶ يُطلق هذا المصطلح أيضاً على رئاسة الكنيسة المارونية، واستندت حملة الكراهية إلى الخلط بين استخدام المصطلح ومعنى آخر مخالف لما قصدته قعقور

قريبة منها في شكل التحرش الجنسي. أما التعليقات التي كانت منحازة ضد المرأة، بما في ذلك القوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، ودور المرأة في المجتمع، والأنماط التي يتعين اتباعها ويفرضها عليهم المجتمع والبيئة التي يعيش فيها، فقد بلغت نسبتها 1 في المائة.



الصورة 22: تصنيف العنف الإلكتروني ضد المرأة بناء على عينة من 2630 تعليقا بشأن 43 مرشحة على تويتر وفيسبوك.

الخطاب الذكوري الموجه للنواب من النساء

لم تفر سوى 8 مرشحات من أصل 118 مرشحة بمقاعد في انتخابات 15 أيار/مايو 2022. ومن بينهن 3 نساء ينتمين لكتلة التغييرين. وبانطلاق أعمال البرلمان، انتقل الخطاب الذي يزدري المرأة من مواقع التواصل الاجتماعي إلى أروقة البرلمان اللبناني.

وفي هذه الفقرة، سنستعرض دراستاً حالة. تتعلق الأولى بالتحرش الجنسي والتحرش اللفظي الذي استهدف النائب سينتيا زراير، والثانية بالتحرش بالنائب حليلة قعقور، إثر اعتراضها على أسلوب رئيس البرلمان في إدارة الجلسات.

التحرش الجنسي والتحرش اللفظي بالنائب سينتيا زراير

ذكرت سينتيا زراير في تصريح على هامش جلسة برلمانية عقدت يوم 26 تموز/يوليو 2022 أنها قد تعرضت للتحرش والتنمر اللفظي والإساءة من قبل زملائها النواب في الجلسة، وتعرضت للسخرية باستخدام نعوت على غرار "صراصير" (على وزن زراير، أي اللقب العائلي للنائب) و"زرزور". وأشارت إلى أنها تعرضت إلى التحرش منذ أول يوم تدخل فيه إلى البرلمان، ونشرت توضيحاً على صفحتها على فيسبوك تشرح فيه أشكال التحرش التي استهدفتها. ثم قام رواد التواصل الاجتماعي بنشر هاشتاغ يحمل اسمها باللغة العربية #سينتيا_زراير تعليقاً على بيانها التوضيحي. وأعرب البعض عن تضامنهم في حين برر البعض الآخر التحرش الذي تتعرض إليه، في حين قام آخرون بدورهم في مهاجمتها. ومن بين الحسابات المستخدمة، برزت حسابات لنساء ساهمن في الحملة ضدها.

المعمول به لم يراع إلى حد كبير الواقع الاجتماعي والثقافي للمرأة في المجتمع الأردني وتبعات هذا الواقع.

فعلى سبيل المثال، تشير **الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح** إلى أن النساء في الأردن لا يقمن بالإبلاغ رسمياً عن التهديدات التي تصلهن على المنابر الرقمية لما لذلك من تداعيات اجتماعية. وتؤكد نتائج استطلاع أجرته الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح، في إطار ورقة سياسات¹⁷ قامت بإعدادها على امتداد العام الماضي، أن تبعات بعض أشكال العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي قد تصل إلى التعرض للقتل على يد أحد أفراد الأسرة (يشار إليها غالباً بعبارة 'جرائم الشرف'). وللأسف، يغلب على الإبلاغ على العنف الرقمي الطابع البيروقراطي المعقد، كما أنها عملية لا تضمن سلامة المرأة التي تقوم بالإبلاغ، لكونها تتطلب الحضور الشخصي للمدعية ولا تراعي الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمرأة في الأردن. ومن الجدير بالذكر أن دراسة أجريت على العنف ضد المرأة في المنابر العامة والسياسية ونشرتها مؤخراً اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة¹⁸، وتوصلت الدراسة إلى أن 12 في المائة فقط من النساء اللواتي شاركن في الدراسة قد لجأن إلى القضاء في مثل هذه الحالات.

ومما زاد في تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي، عدم توفر المعرفة والتدريب الكافيين لدى العاملين في السلطات الرسمية المعنية بهذا الأمر فيما يتعلق بمفاهيم النوع الاجتماعي والمشاكل التي تقترن بها، للتعامل مع مثل هذه الحالات على نحو فعال. ووفقاً لدراسة أجرتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في شرق عمان، أشار العديد من مقدمي الخدمات للنساء أنهم غالباً ما يجهلون كيفية التعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.¹⁹

وكل ما ذكر آنفاً يثبت أن منصات التواصل الاجتماعي في الأردن تمثل منابر غير مراعية للمرأة، نظراً لما تتعرض له من تصنيف على هذه المنابر، خاصة إذا كانت ناشطة في المجال السياسي أو الحقوقي.

وانعكس الخطاب الذكوري والتصنيف على النواب من النساء الذي مارسه رئيس البرلمان وبعض النواب من الرجال على وسائل التواصل الاجتماعي حيث تُرجم إلى حملات كراهية وتبرير للعنف والتنمر.

3. قانون حقوق الطفل وخطاب الكراهية في الأردن

سيركز هذا الجزء على كيفية تحول النقاش المحتمل بشأن قانون حقوق الطفل إلى حملات خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي بقيادة مختلف الزعماء السياسيين والدينيين. وأجرى مركز الحياة - راصد هذا البحث عن طريق رصد وسائل التواصل الاجتماعي من 20 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي: تبرهن قضية قانون حقوق الطفل على النطاق الذي يمكن أن يبلغه خطاب الكراهية لمهاجمة النساء، باستخدام مختلف الأدوات لنشر العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي. كما أنها تتيح فرصة للبحث عن طرق أكثر فعالية للتجارب مع هذا الخطاب لحماية المرأة على المنابر الإلكترونية. وفي هذا السياق، تزايد الاهتمام بالمشاكل التي قد تعترض المرأة في علاقة بالتكنولوجيا، في الأردن وفي بلدان أخرى من العالم أيضاً، وهو ما تمخض عن ظهور مبادرات بحثية ترمي إلى دراسة وضع المرأة في المنابر الرقمية العامة. كما يعود النقاش الوطني حول إشراك المرأة الأردنية وتمكينها في الحياة العامة والسياسية من حين لآخر، ولكن إلى يومنا هذا، لم يقع تسجيل أي نجاح يذكر في وضع منظومة متكاملة تحمي المرأة من العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي. وتبقى فئة النساء من الفئات الأكثر عرضة للعنف الرقمي والتضرر من تبعاته، ولم تتمكن التشريعات من تغيير هذا الوضع، ويعود ذلك في جزء منه إلى أن النظام



الصورة 24: عينة من تغريدات استخدمت هاشتاغ "حليمة فقور" تعكس ردود الفعل المتباينة التي تنشر خطاب الكراهية ضد النائب.

الحزب. علاوة على ذلك، ساهم عدد كبير من المجموعات والصفحات في الترويج للإشاعات المغرضة العارضة من الصحة.

وتؤكد لنا مشاركة داعمي الحزب في حملات المعلومات الخاطئة، والتلاعب بالمعلومات، والتصنيف، الذي بلغ درجة خطاب الكراهية في بعض الحالات، غياب إطار تنظيمي يعزز الشفافية والنزاهة في عمل الأحزاب السياسية.

ومن بين 20 حملة خضعت للرصد بهاشتاغات انتشرت على تويتر وأصبحت دارجة، سُنت 7 منها ضد نواب من كتلة التغييريين بين 18 أيار/مايو و18 يونيو/حزيران. وشملت هذه الحملات مختلف الحالات السياسية المتعلقة بالأراء السياسية أو النشاط البرلماني أو ردود الفعل أثناء الاحتفال بالنصر.

وتعرض نواب كتلة التغييريين الذين صادقوا على قانون الزواج المدني لحملة كراهية على أساس ديني على وسائل التواصل الاجتماعي، شنّها عليهم رجال دين.

وأعربت منظمة العفو الدولية عن تضامنها مع النواب من النساء اللواتي تعرضن للعنف من قبل نظرائهن من الرجال.

4.2 الاستنتاجات

لم يستند الخطاب السياسي للمرشحين على البرامج الانتخابي، حيث لم تكن نسبة الخطاب المتعلق بالبرامج الانتخابية والذي يطرح حلولاً وبدائل سوى 5.7 في المائة من المنشورات الصادرة عن جهات سياسية والتي وقع رصدها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وساهم الخطاب السياسي للأطراف السياسية في الحملات التي زادت من تفاقم المعلومات المضللة وحدة النزاعات على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث كشف رصد المؤثرين والصفحات الفاعلة أن معظمها قد استخدم الخطاب الاستفزازي وإثارة العواطف ونشر الدعاية السياسية المرتبطة بالترويج للزعيم أو استخدام خطاب مُسيء للخصوم السياسيين. وانطلقت بعض الحملات بهاشتاغ أطلقه رئيس

¹⁷ الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح- العنف الرقمي ضد النساء في الأردن، مراجعة لواقعه وتوصيات مقترحة، كانون الثاني/يناير 2022

¹⁸ [https://women.jo/~women/sites/default/files/2022-06/دراسة العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي.pdf](https://women.jo/~women/sites/default/files/2022-06/دراسة%20العنف%20ضد%20النساء%20في%20المجالين%20العام%20والسياسي.pdf) اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي، 2022.

¹⁹ تقييم المخاطر المتعلقة بالعنف القائم على العنف الاجتماعي في شرق عمان، فريق العمل الفرعي المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، تشرين الأول/أكتوبر 2021

وبينما تعمل الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح على تطوير أداة ذكاء اصطناعي لرصد خطاب الكراهية ضد المرأة على تويتر في الأردن، يتولى شريكنا الثاني مركز الحياة - راصد، معاينة تأثير النقاش الدائر حول مشروع قانون حقوق الطفل على ارتفاع منسوب خطاب الكراهية، وخاصة ضد المرأة، وهو ما سيقع شرحه لاحقا.

1.3. السياق

في نيسان/أبريل 2022، وافق المجلس الأردني للوزراء على أول قانون لحقوق الطفل في المملكة، وأحالته إلى مجلس النواب، ليمر عبر المراحل التشريعية المعمول بها خلال جلسة استثنائية عقدت من 20 تموز/يوليو إلى 29 أيلول/سبتمبر.

وكان للحكومة عدة أسباب وجيهة دفعتها إلى تقديم مشروع القانون، وتشمل وفقا لأعضاء الحكومة أنفسهم، وفاء المملكة بالتزاماتها الدولية التي تنبع من اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها المملكة في 24 أيار/مايو 1991،²⁰ وأيضا لإحداث التناغم مع التفتيحات الدستورية التي وافق عليها مجلس النواب مؤخرا²¹، بما في ذلك تنقيح الفقرة الخامسة من المادة السادسة من الدستور الأردني بشأن منع الاعتداء على الأم والأطفال والمسنين واستغلالهم.²²

وشمل مشروع القانون أحكاما تتعلق بحماية الأطفال ورعايتهم في أهم القطاعات، من بينها قطاع التعليم والرعاية الصحية والنفقة والحضانة. وعلى الرغم من أن هذه الأحكام

مدرجة ضمن قوانين أخرى، على غرار قوانين الأحوال الشخصية والتعليم، إلا أن هذا المشروع تضمن أحكاما جديدة تتعلق بالترفيه والحماية من العمل القسري والتسول والإدمان وأحكاما تتعلق بتقديم المساعدة القانونية للأطفال.²³

وانطلق النقاش حول مشروع القانون بانطلاق الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية التاسعة عشر للمجلس، بتاريخ 20 تموز/يوليو 2022 وامتد على شهرين، قبل حصوله على موافقة المجلس الوطني، بغرفتيه، بتاريخ 27 أيلول/سبتمبر.²⁴ وخلال هذه الفترة خضع مشروع القانون للتداول على نطاق موسع داخل قبة البرلمان، وعلى نطاق المجتمع ككل، مما جعل منه قضية الساعة على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك العديد من الحملات الموجهة ونشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية. واستندت هذه الحملات إلى المطالب التي تدعو إلى إلغاء القانون برمته وتشكك دوافع سنه، إلى جانب مطالب من معظم النواب بدراسة متمعنة لمواد مشروع القانون، عن طريق إحالته إلى اللجان المختصة للمساهمة في تحسينه وتعزيز تعريف مصطلحاته. واقترح آخرون أن يحضر ممثلون عن دار الإفتاء العام (مؤسسة حكومية)²⁵ في الجلسات التي سيقع فيها التداول بشأن مشروع القانون وذلك لضمان انسجام أحكامه مع الشريعة الإسلامية والأعراف المعمول بها في المجتمع الأردني. وهذا بالفعل ما حصل، فقد أحيل مشروع القانون إلى اللجنة المشتركة (المعنية بالقانون والأسرة) بحضور فقهاء الشريعة من دار الإفتاء العام.²⁶

وبعرض هذا التقرير تحليلا للخطاب المتعلق بقانون حقوق الطفل، الذي غلب عليه الاضطراب وتراشق الاتهامات وانتشار الانقسامات، وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة، على عدد من الصفحات المفتوحة على فيسبوك. وأجري التحليل وفقا لمنهجية محددة وأجري الرصد في الفترة الممتدة بين 20 آب/أغسطس و10 تشرين الأول/أكتوبر 2022 لتستند دراسة الحالة إلى سياق نظري غني بالبيانات. كما خول التحليل صياغة مجموعة من التوصيات الموجهة لجهات وطنية وإقليمية، للمساهمة في وضع لوائح تحترم الشفافية لمعالجة مشكلة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على المنابر الإلكترونية.

ودار جدل واسع حول هذا القانون، منذ تقديمه كمشروع قانون، خاصة وأنه قد جاء عقب جدل آخر دار حول تبعات تطبيق قانون المراكز الإسلامية رقم 107/2022،²⁷ حيث كان ذلك نقطة الانطلاق لبعض معارضي مشروع قانون حقوق الطفل. ورأى هؤلاء المعارضون أن مشروع قانون حقوق الطفل من شأنه أن يعزز الانطباع السلبي السائد عن اتخاذ الدولة تدابير تفرضها عليها المنظمات الدولية والهيئات الخارجية، رغم تناقضها مع منظومة القيم والأعراف المعمول بها في المجتمع.²⁸

وعلى منصات التواصل الاجتماعي، ظهرت مجموعتان رئيسيتان شاركت في مناقشة مشروع القانون: الأولى هي المعارضة لهذا الإجراء، بما في ذلك الأحزاب المحافظة والإسلامية، والحركات الاجتماعية، وفئات وشخصيات عامة أخرى؛ أما

الثانية، وهي الداعمة للمشروع، فقد شملت الأحزاب والحركات المدنية واليسارية، ونشطاء حقوق الإنسان ومسؤولين سابقين في الدولة.

2.3. المنهجية

تناول فريق البحث بالتحليل محتوى 10.188 تعليقا على مختلف صفحات فيسبوك. وكان عدد المحتويات التي لم تكن مثيرة للجدل 66.43 في حين احتوى 2085 تعليقا على خطاب الكراهية، وهو ما يعادل 20.47 في المائة من مجموع التعليقات الخاضعة للتحليل، و10.6 في المائة منها صنف على أنه يحتوي على معلومات خاطئة، أما فئة 'أصناف أخرى'، أي تعليقات تحتوي على إعلانات أو لا تمت للمنشور المعني بصلة، فقد بلغت نسبتها 2.5 في المائة.

وعند تصنيف تعليقات خطاب الكراهية، تبين أن التعليقات التي احتوت على تحقير هي الأكثر انتشارا، حيث بلغت 7.54 في المائة من مجموع التعليقات المصنفة ضمن فئة خطاب الكراهية، وتليها تعليقات التشهير (6.16 في المائة)، والشائعات (4.20 في المائة)، والتنمر الإلكتروني (1.2 في المائة). وفي الجدول أدناه نجد توزيع فئات خطاب الكراهية، وعددها ونسبتها مقارنة بمجموع التعليقات التي خضعت للرصد:

²⁰ بيان صحفي، الحكومة تفر مسودة قانون حقوق الطفل، موقع وزارة التنمية الاجتماعية، آب/أغسطس 2022.

²¹ عمر حمزة، مقال بحثي، نور الإبرن في تطبيق إعلان ارتباط حول قضايا الطفولة في الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، موقع وزارة التنمية الاجتماعية.

²² دستور المملكة الأردنية وتعديلاته لسنة 2022

²³ عمر عجواني، قانون حقوق الطفل في الأردن.. خطوة إيجابية ولكن... الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

²⁴ بيان صحفي: مجلس الأعيان يقر قانون حقوق الطفل، موقع مجلس الأعيان الأردني

²⁵ تمثل دار الإفتاء العام الهيئة المسؤولة عن إصدار الفتاوى وفقا لقانون الإفتاء رقم 60/2006 وتعديلاته: التصريح بالأحكام القانونية المتعلقة بأي مسألة في علاقة بالشأن العام والخاص، القانون متاح على الرابط التالي: <https://www.aliftaa.jo/Default.aspx>

²⁶ بيان صحفي، رئيس لجنة نيابية مشتركة: "دراسة مواد مشروع قانون حقوق الطفل بشكل مستفيض"، موقع قناة المملكة

²⁷ نتيجة لتطبيق قانون المراكز الإسلامية رقم 107/2022، أوقفت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عمل 30 مركزا قرآنيا، تنتمي لجمعية المحافظة على القرآن الكريم، وشهدت القضية تراشق الاتهامات بين الطرفين وصل إلى منار التواصل الاجتماعي وشمل مختلف ردود الفعل، في حزيران/يونيو 2022: "بيان صحفي: الأوقاف: الأوقاف: أوقفنا بشكل جزئي ومؤقت 30 مركزا إسلاميا مخالفا، وكالة بتر الأردنية، "تعريف بالجمعية"، موقع جمعية المحافظة على القرآن الكريم، مقطع فيديو، صوت المملكة، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، والاستعداد لموسم الحج، برنامج صوت المملكة"، يوتيوب: قناة المملكة.

²⁸ النائب بنال فريجات، والكاتب طارق ديلواني، يشرحان أسباب معارضتهما للقانون، متاح على <https://www.facebook.com/yanal.fraiha1/> videos/845804559719148 / <https://b.link/gkqghm>

الدرجة	درجات الحدة	الشرح
0	العنف	محتوى لا يتعلق بالمشور ولا يحرض بأي شكل من الأشكال (1-6)
1	اختلاف في الرأي	يعكس التعبير الاختلاف في الرأي إزاء فكرة أو اعتقاد أو ما إلى ذلك.
2	فعل سلبي	تعبير على أفعال غير عنيفة لها علاقة بمجموعة أو جهة، وتفاعلات لا تحتوي على أفعال عنيفة، مثل استخدام الاستعارات. من بين الأمثلة على ذلك، الاتهام بالسرقة، التهديدات، الفحش، سوء المعاملة والاستبعاد.
3	رسم معالم سلبية للشخصية	التعبير بوصف لا يحتوي على عنف وشتائم على غرار نعت أحدهم بالغباء أو توصيفه بالسرقة أو التزوير أو الجنون وما إلى ذلك.
4	الشيطنة والتوصيف اللاإنساني	تعبير يحتوي على وصف للإنساني ودوني مثل استخدام كلمات لتوسيم الشخص بالإشارة إلى الحيوانات أو الأمراض أو غيرها.
5	العنف	تعبير ينطوي على إلحاق ضرر جسدي أو على سبيل الاستعارة، أو التحريض على إلحاق ضرر مماثل، والتفاعل معه على نحو يدعو إلى العنف الجسدي أو المجازي، مثل التعذيب أو الاغتصاب أو الضرب أو أعمال السطو وغيرها.
6	الموت	تعبير يشير حرفياً إلى القتل من قبل مجموعة ما، وتفاعلات تشير إلى قتل أو إقصاء فئات معينة.

الصورة 26: تصنيف تعليقات خطاب الكراهية على مشروع قانون حقوق الطفل.

الصف	النسبة من مجموع التعليقات التي تحتوي على خطاب الكراهية	عدد التفاعلات
العنف	0.20%	20
التشهير	6.16%	628
التحقير	7.54%	768
الشتيم	4.20%	428
العنف الإلكتروني	1.21%	123
التحرش الجنسي	0.20%	20
التحريض	0.64%	65
التمييز	0.32%	33
المجموع	20.47%	2085

الصورة 25: تصنيف تعليقات خطاب الكراهية على مشروع قانون حقوق الطفل.

3.3 تحليل البيانات:

1.3.3 أدوات لتوجيه الرأي العام

خلال فترة البحث، تم رصد العديد من البيانات والأشخاص ممن قاموا بتوجيه الرأي العام بشأن مشروع قانون حقوق الطفل، منها المؤيد ومنها المعارض. وأجري ذلك باستخدام عدة أدوات، منها أدوات تقنية لرصد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للخطابات الدينية/العقائدية، والخطاب القائم على الأعراف على المستوى الوطني. والبعض منها استخدم عدة أدوات في حين اكتفى البعض الآخر بأداة واحدة. وفيما يلي مجموعة هذه الأدوات باختلاف أنواعها:

أدوات رقمية

- استخدم الشخصيات العامة عدة أدوات رقمية لتوجيه الرأي العام إما لمعارضة مشروع القانون أو تأييده:
- إنشاء مواقع إلكترونية، مثل موقع 'قانون الطفل مسموم'، الذي مثل أحد الأدوات التي استخدمها معارضو القانون في الحملة المناهضة له. واحتوى الموقع على معلومات عن الحملة، وصور وفيديوهات ووثائق تابعة لها، وسمح لزواره بالتسجيل ليصبحوا متطوعين في الحملة.²⁹
 - إنشاء حسابات رسمية تابعة للحملة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أنشئت صفحة "قانون الطفل مسموم" على فيسبوك ويوتيوب وتويتر.³⁰
 - إنشاء قنوات أو قائمة فيديوهات على موقع يوتيوب، بما في ذلك قائمة تشغيلية أدرجها الدكتور إباد القنبيبي ضمن قناة يوتيوب الرسمية الخاصة به بعنوان "قانون الطفل - الحرب على الفطرة".³¹



الصورة 27: لقطة ملتقطة من الشاشة لصفحة الدكتور إباد القنبيبي على فيسبوك التي يتابعها 1.53 مليون متابع.

- استخدام الحسابات الشخصية العامة على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل عدد من الشخصيات العامة.³²
- الدعوة إلى "عاصفة إلكترونية" عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي والتي انطلقت من موقع تويتر.³³
- استخدام البث المباشر واستضافة المتحدثين، على فيسبوك بشكل خاص.³⁴
- استخدام هاشتاقات من قبيل 'مع قانون الطفل'، 'قانون الطفل مسموم'، 'الإقرار عار'، 'الأردن ضد قانون الطفل'.

الأدوات الفكرية

أ - استخدام الخطاب الديني

عملت بعض الجهات على نشر أفكارها والتأثير على الرأي العام بشأن مشروع القانون باستخدام الخطاب الديني. حيث استخدم الداعية والجامعي إباد القنبيبي وبعض النشطاء الإسلاميين هذه الأداة في محاولة لكسب الرأي العام والضغط باتجاه رفض مشروع القانون والتخلي عنه. واستخدموا في ذلك أدوات رقمية وخطابا حادا يستثير المشاعر الدينية. وفي بعض الحالات، لم يتوقفوا عند الدعوة إلى معارضة مشروع القانون ليقوموا بمزيد نشر خطاب الكراهية ومعلومات لم يتم التحقق منها، إما عن طريق تعليقات على منشورات الحملة أو من خلال نشر محتوى معين والدفاع عنه.

ومن أبرز أشكال خطاب الكراهية المستخدم نجد القذف والازدراء، والتنمر الإلكتروني، والشتائم، والافتراءات.

وبالنظر إلى التعليقات التي خضعت للرصد، توصل فريق العمل إلى أن العبارات المستخدمة في الخطاب الديني قد تكررت كثيرا، مثل كلمة "الدين" التي ظهرت في 873 تعليقا، وكلمة "إسلام" التي تكررت في 547 تعليقا، وكلمة "القنبيبي" التي تكررت 86 مرة، من بين 10188 تعليقا خاضعا للرصد. وقد تكون هذه الإشارة المتكررة للدين أسلوبا يستخدم لاستدراج المزيد من المتابعين. وفيما يلي عينة من هذا النوع من الخطاب، والتي نشرها العديد من الشخصيات العامة: "كل من التزم الصمت قبل اليوم وبقي على هذا الحال اليوم هو شريك في الجريمة وسيحاسب أمام الله". وفي مثال آخر تعكسه الصورة أدناه، نجد هذا الخطاب انطلاقا من عنوان مقطع الفيديو الذي يمثل جزءا من الحملة التي عمل عليها القنبيبي.³⁵



الصورة 28: صور ملتقطة من الشاشة لفيديو نشرها القنبيبي، بعنوان "تحذير: الأمم المتحدة تحرض أبناء المسلمين على الهروب من منازلهم"

ب - استخدام الخطاب الديني على نحو متشدد

من أبرز الحالات التي وقع رصدها خلال البحث هي خطاب النائب السابق محمد طعمة القضاة (التيار الإسلامي) الذي قال في بث مباشر على صفحته على فيسبوك إن "مشروع القانون المتعلق بحقوق الطفل يشمل مواد يخرج كل من وافق عليها من الإسلام ويكفر، وذلك لتناقضه مع الشريعة الإسلامية، وهي المواد 8 و20 و21".³⁶

²⁹ مقطع فيديو من صفحة الدكتور إباد القنبيبي، متاح على الرابط التالي: <https://b.link/2wqcd>

³⁰ مقطع فيديو للدكتور محمد طعمة القضاة، متاح على الرابط التالي: <https://b.link/o3wm3a>

²⁹ وقع تعليق عمل الموقع، وكان هذا رابط <https://www.childlaw.info>

³⁰ صفحة الدكتور إباد القنبيبي على فيسبوك متاحة على الرابط التالي: https://www.facebook.com/childlawjo/?ref=page_internal

³¹ صفحة الدكتور إباد القنبيبي على يوتيوب متاحة على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/@eyadqunabi/playlists>

³² حساب الدكتور محمد طعمة القضاة على فيسبوك متاح على الرابط التالي <https://www.facebook.com/profile.php?id=100048780401429>

³³ الدعوة إلى عاصفة إلكترونية، متاح على <https://b.link/27mr3w>

³⁴ بث مباشر حول قضية مشروع قانون حقوق الطفل، متاحة على <https://b.link/x767ru>

"رد الدكتور إياد القنبيبي على قانون الفتان وتدمير الطفل
<https://youtu.be/S8AUfOji-OI>
<https://youtu.be/TI712R2xFUQ>
<https://youtu.be/zA9p2HihqpA>"

"نشرت الجزيرة تقريراً بعنوان: الأردن - مشروع قانون حقوق الطفل يشهد جدلاً واسعاً، وهو متاح على الرابط أدناه.⁴⁰

ويعكس التقرير إما سطحية تامة في تناول الموضوع أو غياباً للمهنية! إذ يعرض أسباب معارضة القانون على نحو ضعيف لا يعكس فداحته وخطورته على النحو الذي قمنا نحن وغيرنا بإثباته مراراً وتكراراً. نطلب من كل من شاهد الحلقات التي نشرناها بشأن هذا الموضوع إلى حد الآن، أو بعضها، أن يعلق على تقرير الجزيرة مباشر على صفحتها بالإشارة إلى الحلقات ومحتواها، والتأكيد على أن العبارات الموجودة في القانون هي مدخل لإفساد أطفالنا على نحو ممنهج باستخدام هاشتاغ #قانون_الطفل_مسموم.

3.3.3. تحليل خطاب الكراهية المتعلق بقانون حقوق الطفل من منظور النوع الاجتماعي

عند إجراء البحث والرصد، من الضروري التطرق إلى المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأدوار الاجتماعية ذات الصلة، والسياق الذي يقع فيه تناول البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وعائين فريق الرصد التابع لمركز الحياة - راصد المنظور الجندري على مختلف المستويات، خاصة ما إذا كان النوع الاجتماعي هو الموضوع الرئيسي أم عامل ثانوي فقط.

1. الدور الاجتماعي للرجل داخل الأسرة في الأردن، حيث ظهرت عدة تعليقات في هذا الصدد ولاقي مشروع القانون صداً من الرجال على خلفية دورهم في إدارة شؤون الأسرة،

2.3.3. التوجهات السائدة في تحليل التفاعل مع قضية قانون حقوق الطفل على فيسبوك

- وقع ربط غلق مراكز تحفيظ القرآن وقانون حقوق الطفل بالانطباع السائد لدى المعارضين بأن الحكومة في كلا الحالتين تشن حرباً على الدين وأعراف المجتمع الأردني.
- قام معارضو القانون بربط اتفاقية سيداو بالقانون، قائلين إن تمريره والموافقة عليه سيخدم أجندة سيداو، ومدعين أن ذلك سيكون بداية سن قوانين تدعم المثلية في المجتمع الأردني وتدفع به نحو الماسونية والعلمانية.
- الترويج للمحتوى الصادر عن الداعية إياد القنبيبي، عن طريق نشر روابط لفيديوهات التي تشرح نظرتهم للقانون على أنه خطير وضد الفطرة الإنسانية. ولوحظ أن بعض المحتويات التي تتفاعل مع النقاش حول مشروع القانون صادرة من خارج الأردن، تحديداً من قطاع غزة ومصر والسودان، ومعظم هذه التفاعلات تؤيد الرأي المعارض للمشروع وغالباً ما تستخدم مصطلحات دينية.

وكمثال على المستخدمين الذي ينشرون روابط لقناة القنبيبي على يوتيوب:

- "الدكتور إياد القنبيبي يتميز في شرحه للقانون الكارثي بشأن الطفل على قناته على يوتيوب #قانون_الطفل_مسموم، الحلقات التي نشرها الدكتور إياد القنبيبي إلى حد الآن في هذا الصدد: 1. اسمح لي أن أسرق أولادك: <https://youtu.be/S8AUfOji-OI>
- الرد على المدافعين عن قانون الطفل: <https://youtu.be/zA9p2HihqpA>



الصورة 29: صورة ملتقطة من الشاشة لبث مباشر نشره النائب السابق محمد طعمه القضاء (من التيار الإسلامي) على صفحته على فيسبوك.

لا تحتتمل سنتكشف غداً في النقاش التشريعي المسؤول في لجان المجلس لكن الحملة الإعلامية تريد استباق ذلك بشيطة القانون ونصبه هدفاً للقصف بكل أنواع الأسلحة. وهي كما يبدو نوع من الرسائل الخشنة للدولة وجس نبض الدخول في معركة لي نزار مع الدول، وكنا نعتقد أننا تجاوزنا من زمان هذه الأساليب.³⁸

وكتب النائب السابق قيس زيادين، من التيار المدني، في مقال نُشر في صحيفة الغد أنه "تم تضليل وتجييش الراي العام ليس ضد القانون فحسب، بل ضد الدولة. فبروز خطاب تخويي قاسي ضد "الدولة" خطير جداً خصوصاً ان المواطنين غير المسييسين اقتنعوا واليوم الخطر أصبح بمحاولة القضاء على الثقة او الانتماء بين المواطن ودولته³⁹ وليس حكومته والفرق كبير."

وبالنظر إلى التعليقات التي تم رصدها وعددها 10.188 تعليقا، توصل فريق العمل إلى وجود تكرار للكلمات ذات الصلة بالخطاب القائم على الأمن القومي، مثل، مصطلح "الوطن" و"البلد" التي ظهرت في 275 تعليقا، في حين ظهرت مصطلحات "الظلمية" و"داعش" و"الإرهاب" في 21 تعليقا.

ورصد فريق العمل تكرار العديد من الكلمات المرتبطة بالخطاب الديني المتشدد في التعليقات التي خضعت للرصد، مثل عبارة "كفر/كافر" التي ظهرت في 67 تعليقا، ومصطلح سيداو³⁷ "CEDAW" (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) في 252 تعليقا، من مجموع 10.188 تعليقا تم رصده.

توظيف الخطاب المتعلق بالأمن القومي

كشف التحليل عن أن بعض الشخصيات العامة التي تقلدت سابقاً مناصب في الدولة قد شاركت في الخطاب الذي يتحدث عن الأمن القومي في مناهضتها لمعارض القانون (خاصة منهم المنتمين للحركة الإسلامية). ومن أبرزهم العضو السابق في مجلس الأعيان والنائب السابق، جميل النمري (الأمين العام للحزب الديمقراطي الاجتماعي)، الذي هاجم من دعاهم بـ "أصحاب الرؤية الظلمية ومؤيديها" مقترحا ضرورة مواجهة معارضي مشروع القانون. كما كتب في مقالة في صحيفة الدستور أن "هذه العاصفة التي تدعي على القانون بما ليس فيه أو تحمل النصوص من المعاني المضمرة ما

⁴⁰ رابط تقرير الجزيرة: <https://b.link/75pmes>

³⁷ يرى بعض المتشدددين دينياً أنه نص يؤدي إلى الكفر، وتحريض على الكفر

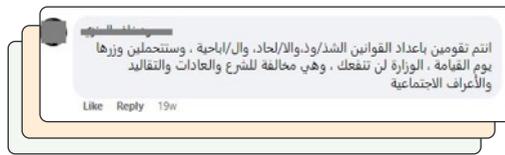
³⁸ جميل النمري، حين يكون الطفل ضحية السياسة، الدستور

³⁹ قيس زيادين، "أين رجالات الدولة؟"، جريدة الغد



الصورة 33: صور ملتقطة لتعليقين يهاجمان السيدة عاهد لدى تعبيرها عن أفكارها "على أنها لا تلبق بامرأة ترتدي الحجاب" و"لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة".

ختاماً، في هذا المثال الثالث، بعض التعليقات على الدكتور نوفان العجارمة، وهو وزير سابق ورئيس سابقة لديوان التشريع والرأي (مؤسسة حكومية)، وبعض التعليقات قد تهجمت عليه لـ"ترويجه للمثلية الجنسية والإلحاد والإباحية"



الصورة 34: صورة ملتقطة للتهجم على الدكتور نوفان العجارمة

حين قال 17 في المائة منهم أنهم ينشرون أخباراً صادرة عن هيئات مختصة.

- توجد أزمة ثقة تعاني منها المؤسسات الرسمية لإتقان الرأي العام بخطابها وسرديتها مقابل تأثير واسع النطاق للخطابات الصادرة عن نشطاء ومؤثرين، وهذه الفجوة ما تنفك تتسع.
- أظهر الأردنيون قابلية كبيرة للتفاعل مع نظريات المؤامرة، بما في ذلك النظرية التي تفيد باستهداف الدين والتماسك الأسري والاجتماعي من قبل الماسونية والصهيونية وأطراف أجنبية مجهولة.

واستُخدمت المصطلحات التالية على نطاق واسع لتأجيج الخطاب العاطفي الديني واستثارة المشاعر المرتبطة بالدين من قبل معارضي القانون وذلك للتأثير على الرأي العام: "تفكيك الأسرة"، "إلحاد الطفل"، "تغيير دينه"، "الهوس الجنسي"، "المثلية الجنسية"، القضاء على هوية

الاستنتاجات

توصلت تحاليل الحياة-راصد إلى أن تفاعل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الأردنيين مع الإشاعات والمعلومات غير الدقيقة على حسابات النشطاء والمؤثرين أوسع نطاقاً بكثير من تفاعلهم مع البيانات الرسمية والردود الصادرة عن شخصيات ومؤسسات رسمية. ويتطابق هذا الاستنتاج مع نتائج استطلاع أجراه المركز سابقاً بعنوان "قياس مستوى معرفة الأردنيين/ات بخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والزائفة على منصات التواصل الاجتماعي"⁴¹ حيث أظهرت نتائج هذا الاستطلاع أن:

17 في المائة من الأردنيين أفادوا بأنه ليس لديهم متسع من الوقت للتحقق من الأخبار التي يقرؤونها، وقال 13 في المائة منهم أنهم لا يعرفون كيفية التحقق من صحة الأخبار المنشورة، و 18 في المائة منهم قالوا إنهم ينشرون الأخبار التي ينشرها أشخاص أو كيانات تحظى بثقتهم، في

باعتبار أن هذا القانون يهدد قدرتهم على ضمان تماسك الأسرة، ويهدد استقرارها واستقرار أدوار أعضائها، خاصة الرجال منهم.

2. إحداهن رابطة بين حقوق المرأة وحقوق الطفل على حساب الرجل، من خلال تصوير مشروع القانون على أنه خطوة أخرى باتجاه تفكيك الأسرة وخلق حيز للمرأة والطفل لتجاوز الرجل وتهديد مكانته. واعتُبر القانون خطوة تكميلية لمساعي سابقة لإعطاء حقوق أكبر للمرأة، بما يحد من قدرة الرجل على الإمساك بزمام أمور أسرته، وهي مبادرة لاقت صداً كبيراً من بعض الجهات الفاعلة على الإنترنت.

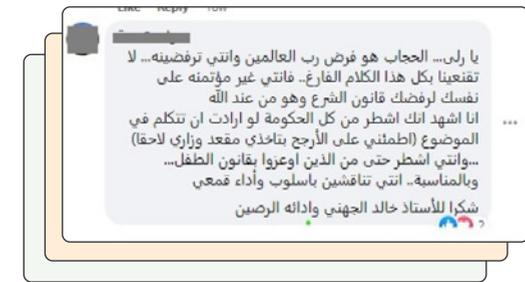
ودرس مركز الحياة-راصد عدة أمثلة عن حملات لخطاب الكراهية ضد سياسيات في الأردن. وظهرت توجهات سائدة مماثلة تعكس مدى رجعية الخطاب وتحيزه الجنسي ومدى ترسخه في المرجعية الدينية والاجتماعية لمهاجمة نواب سابقين وحقوقيين بسبب مواقفهم المؤيدة لقانون الطفل.

وفيما يلي بعض الأمثلة (الصور من 28 إلى 32) وقع استخراجها عند رصد التعليقات التي أهدت على حسابات:

السيدة رولا الحروب: عضو سابق في البرلمان السابع عشر، من العاصمة عمان، وأستاذة في كلية العلوم التربوية التابعة لجامعة الأردن، وهي معروفة بمعارضتها للحكومات المتعاقبة في المملكة.



الصورة 31: صورة ملتقطة من الشاشة لتعليق يهاجم الحروب بناء على أصولها غير الأردنية.



الصورة 30: صورة ملتقطة من الشاشة لتعليق على منشور الحروب ينتقدها لعدم ارتدائها الحجاب، ويشكك في قدرتها على الإدلاء برأيها إزاء القواعد الدينية.

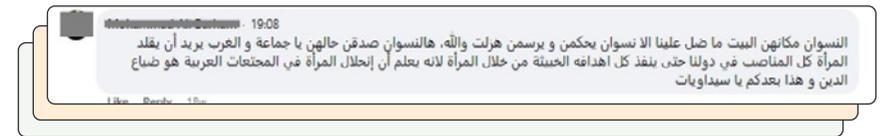


Figure 32: Screenshot of a content attacking woman's rights advocates.

وفي هذا المثال الثاني، استخرج فريق الرصد في مركز الحياة تعليقات على صفحة هالة عاهد. والسيدة هالة عاهد هي محامية وحقوقية في مجال الدفاع عن المرأة ومساجين الرأي. وقد كانت عضواً في الفريق القانوني الذي يدافع عن نقابة المعلمين الأردنيين في نزاعه مع الحكومة سنة 2020. كما ترأست اللجنة القانونية لاتحاد المرأة في الأردن.

⁴¹ الحياة - راصد يصدر دراسة بعنوان «قياس مستوى معرفة الأردنيين/ات بخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والزائفة على منصات التواصل الاجتماعي»، متاحة على الرابط التالي: <https://cutt.ly/PNpx88G>

للمرأة، وتساهم بذلك في فقدان الرجال قدرتهم على الإمساك بزمام أمور أسرهم، ولاقي ذلك صدا على نطاق واسع في صفوف المعقلين.

التوصيات:

- توصية موجهة للوزارات والمؤسسات الرسمية بتعزيز التفاعل مع الرأي العام عن طريق منصات التواصل الاجتماعي، لعرض المستجدات والتوضيحات المتعلقة بالتشريعات على المواطنين، بصياغة بسيطة وواضحة وبسهولة الاطلاع عليها، بالإضافة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات معترف بها لنشر البيانات والأخبار التي تهم المواطنين، لكي تكون مرجعا لهم، بدل اللجوء إلى مصادر أخرى تحتوي على معلومات مضللة.
- بدء التشاور مع السلطات المعنية، أي وزارة العدل ووزارة الاقتصاد الرقمي، وديوان التشريع والرأي ووحدة الجريمة الإلكترونية- للتوصل إلى تعريف واضح وشامل لخطاب الكراهية واعتماده ضمن القوانين الأردنية، بحيث يتماشى مع المعايير الدولية ويحفظ حرية التعبير.
- تقديم توصية لعناية وزارة الاقتصاد الرقمي لتطوير مستوى العلاقات بينها وبين منصات Meta (فيسبوك سابقا) عن طريق مكتب الشركة في الأردن، لكي تتمكن الوزارة من المساهمة في تطوير سياسات الشركة بحيث تتماشى مع التشريعات الأردنية والممارسات الفضلى للتعامل مع خطاب الكراهية والمعلومات المضللة بالاستناد إلى عمل منظمات المجتمع المدني على هذه المسألة.
- توصية لمنظمات المجتمع المدني لكي تنظم سلسلة من حلقات العمل على المستوى الوطني للعمل على التنقيحات التشريعية اللازمة للتعامل مع التحديات المتعلقة بخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والأخبار الزائفة. ويشمل ذلك إشراك القضاة الذين يتعاملون مع مثل هذه المسائل القانونية.

المجتمع المسلم"، "سرقة الطفل من أسرته"، "الهيمنة الغربية على أسرنا وتقاليدنا".

وكانت أكثر أشكال خطاب الكراهية انتشارا تتمثل في التنمر والشتيم والقذف والتحريرض على العنف وقد استُخدمت ضد مؤيدي قانون الطفل والنشطاء والمسؤولين السابقين.

ولوحظ التحول من التوجه السياسي من وسطي إلى محافظ في صفوف بعض أعضاء مجلس النواب الحالي ومسؤولين سابقين عند التعليق على هذه القضية.

ولمسننا تراجع الثقة في المنظمات الدولية وتزايد التشكيك في عملها ودوافعها، إلى جانب منظمات المجتمع المدني التي تتعاون معها، حيث أصبح يُنظر إليها على أنها تهدد ثقافة المجتمع وتماسكه.

وأظهرت النتائج أن 20.47 في المائة من مجموع التعليقات الخاضعة للتحليل (10,188) احتوت على شكل من أشكال خطاب الكراهية.

وتبين أن التحقير كانت أكثر أشكال خطاب الكراهية راجا بنسبة 7.54 في المائة، يليها التشهير بنسبة 6.16 في المائة، والشتيم بنسبة 4 في المائة والتنمر الإلكتروني بنسبة 1.21 في المائة.

واستخدم بعض المعقلين خطاب الأمن القومي للتصدي لمعارضى قانون الطفل، وذلك باستخدام خطاب تشكيكي وقائم على القذف.

تم التنويه على نحو منتظم إلى دور الرجل داخل الأسرة في الأردن، حيث ظهرت عدة تعليقات في هذا الصدد ولاقي مشروع القانون صدا من الرجال إذ قالوا إنهم أصلا يحملون أعباء المسؤولية على عاتقهم بينما يديرون شؤون الأسرة، وأن هذا القانون يهدد قدرتهم على ضمان تماسك أسرهم ويهدد استقرار الأسرة وأدوار أعضائها، خاصة الرجال منهم.

إحداث رابط سلمي بين حقوق المرأة وحقوق الطفل على حساب الرجل، وتصويره على أنه خطوة أخرى باتجاه تفكيك الأسرة وخلق حيز للمرأة والطفل لتجاوز الرجل وتهديد مكانته. اعتبرت بعض التعليقات أن القانون خطوة جاءت لتكملة ما بدأته تدابير سابقة تعطي حقوقا أكبر

مستجدات المخاطر الناشئة للمعلومات المضللة

حوار مع لينا- ماري بوزولد.

حاورتها وفاء هيكل

مرحبا لينا، إنه لمن دواعي سروري أن يكون لي حوار معك اليوم. تحرص شبكة الكلمة تفرق على التواصل مع الباحثين على الصعيدين المحلي والدولي بشأن المعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

هل بإمكانك أن تعطينا لمحة عن مسيرتك ودورك الحالي في المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية؟

أعمل حاليا بصفتي مسؤولة برامج وباحثة ضمن فريق الديمقراطية الرقمية المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في مقرها ببرلين. ما أقوم به عادة هو إجراء أبحاث عن المخاطر المستجدة في علاقة بالمعلومات المضللة والخطاب القائم على الازدراء وخطاب الكراهية. وبالتركيز على المسارات الديمقراطية ومراقبة الانتخابات على المنابر الإلكترونية، أقوم أيضا بالتدريب على رصد وسائل التواصل الاجتماعي وأساعد في استحداث أدوات للرصد وبناء قدرات مراقبي الانتخابات في بعثات الاتحاد الأوروبي. قبل انضمامي للمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، عملت أيضا في قسم التواصل السياسي وعلوم التواصل في جامعة أمستردام في هولندا، في علاقة بالعلوم السياسية وتعلم كيفية عرض السياسات على نحو مناسب. كما عملت على المعلومات المضللة في أبحاثي، ولكنها في ذلك الوقت كانت تسمى "الأخبار الزائفة".



لقد تابعنا عمك على المخاطر المستجدة والناشئة في مجال المعلومات المضللة، هل يمكنك أن تصفي لنا أبرز هذه المخاطر السائدة؟

ويجب توخي الحذر من الجمع بين هذه الأدوات. فالآن وقد أصبح من السهل الجمع بينها، سنتكسي حملات التضليل والأدلة الزائفة على المحتوى الكاذب مصداقية أكبر وسيصبح من الأصعب رخصها. ولكننا رأينا أيضا أساليب جديدة قد ظهرت في هذا المجال خلال الأشهر القليلة الماضية، مثل تلك التي تستهدف المؤسسات الموثوقة على نحو استراتيجي، سواء أكانت مؤسسات إعلامية أو هيئات حكومية كانت تحظى بالثقة، وذلك باستخدام ظلال المواقع لمحاكاة وسائل الإعلام الإخبارية، أو تبييض المعلومة عن طريق المواقع الوكيلة أو المواقع غير المرغوب فيها، وهي بالتالي لا تقوم بإصدار المحتوى بنفسها، بل تستخدم موارد صادرة عن أشخاص آخرين.

وهذه أساليب وأدوات تُستخدم حاليا بالفعل، وسيصبح ذلك أكثر انتشارا في المستقبل حين تصبح متاحة بشكل أكبر، وبالتالي يجب التأهب لذلك.

ما الذي يجب أن يحذر منه ويتأهب له الباحثون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالمخاطر الجديدة والناشئة؟

يجب الانتباه إلى الأنماط المستنسخة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إذ هناك توجه يقضي بالبحث بعناية عن استراتيجيات في بلدان أخرى واعتماد استراتيجيات أو أنماط سردية مشابهة لها ثبت نجاحها من قبل في سياقات مختلفة. وقد يكون ذلك في شكل استخدام فعال للتزييف السريع، أو المعلومات المضللة في شكل سخريّة مقنّعة، أو تطبيق استبدال الوجه، مثلا. وغالبا ما يتعلم القادة المستبدون من بعضهم البعض؛ ففي حال نجحت تقنية ما أو أسلوب ما في أحد البلدان، يمكن تكراره بسهولة في بلد آخر وإدراجه ضمن السياق السياسي لهذا البلد.

نركز في منهج عملنا في المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية على ثلاثة أبعاد مختلفة في مجال المعلومات المضللة. إذ نركز على الأساس التقني للمحتوى التضليلي، أي الأدوات التي تنشر مثل هذا المحتوى (صور مفبركة، تقنية التزييف العميق، صوت مركب)؛ ثم على الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة لنشر المحتوى التضليلي (برامج تغيير الموقع الجغرافي للمستخدم، ظلال المواقع، النشر على عدة منصات)؛ ثم على السرديات المستخدمة، أي القصة التي تجمع بين الأدوات والأساليب لتشويه الحقائق (مثل المعلومات المضللة القائمة على النوع الاجتماعي باستخدام تقنية التزييف العميق والتزييف السريع).

رأينا أنه في الحملات التضليلية التي ظهرت مؤخرا، لعبت الابتكارات التي طرأت على الأساليب دورا أكبر بكثير من الابتكارات التي طرأت على الأدوات التقنية في حد ذاتها. ونركز كثيرا في المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية على المحتوى المركب الذي يصدر بمساعدة الذكاء الاصطناعي كأداة للمعلومات المضللة، ولكن في العديد من الانتخابات في أنحاء العالم، رأينا أن دوره لا يزال هامشيا إلى حد الآن. ولا تزال المحتويات التي تصدر باستخدام التزييف السريع وغير المتطور كثيرا من الناحية المعلوماتية سائدة أكثر من التزييف العميق والمتطور للغاية، وذلك بسبب نقص الخبرة في هذا المجال وشح الموارد.

فإن كان أصحاب النوايا السيئة قادرين على استخدام عدد أقل من التقنيات الآلية القادرة على إصدار محتوى فعال ينتشر سريعا، فلا حاجة لها حينها إلى أن تستثمر في بلورة محتويات مركبة وأكثر تعقيدا. ولكننا لاحظنا من جهة أخرى تطورا سريعا وتقدما محزنا خلال الأشهر الأخيرة في استخدام الإعلام المركب، إذ أصبح الحصول على المحتوى الصادر عن الذكاء الاصطناعي أسهل، ناهيك عن النماذج التي أصبحت أكثر دقة وإمكانية الجمع بين عدة أدوات. ورأينا تقدما سريعا أحرز في ما يُسمى بـ"الذكاء الصناعي التوليقي"، وهي نماذج تحاكي النشاط البشري، مثل تحويل النص إلى صورة (مثل DALL-E2 وStable Diffusion)، ولكن أيضا استخراج النص من نماذج لغوية هائلة قادرة على تخمين اللغة وإصدار نص يحاكي النص البشري تجاوبا مع إشارة سريعة تعطيهها لنموذج التعلم الآلي (مثلا: ChatGPT).

وفي المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، كيف نقوم بتعزيز قدراتنا وفضل أدواتنا للتصدي لهذه المخاطر الناشئة والمستجدة؟

أهم الركائز التي يقوم عليها عملنا في المنظمة هي "ثقف" و"حذر" و"التصدي المسبق للمعلومات المضللة".

إذ نقوم بنشر الوعي من خلال حرصنا على أن الناس يدركون المخاطر الناشئة التي قد تظهر. ونحاول أن نحذرهم من خلال استخدام آليات الرصد المبكر ونركز كثيرا في عملنا على التصدي المسبق للمعلومات المضللة، إذ ننبه المجتمع إلى جهود معينة ترمي إلى التضليل والتي قد تكون بُذلت بالفعل أو لم تُبذل بعد، حرصا على أن يفهم الناس أن تطورا تكنولوجيا ما قد يقع استخدامه لما فيه فائدة، ولكن أيضا قد يُستخدم لأغراض خبيثة في الحملات التضليلية. الأمر يتعلق بتوعية الناس بالجانب المضر للأداة.

وماهي أهم التوصيات التي يجب أن تركز عليها منظمات المجتمع المدني التي تعمل على السلامة المعلوماتية وتعزيز الوضع الديمقراطي؟

بادئ ذي بدء، التوعية، لكي ينتبه الناس للمحتوى التضليلي، وأيضا ينبغي تثقيفهم بشأن استخدامات أي أداة تكنولوجية جديدة قد تُستخدم في الحملات التضليلية.

ثانيا، التعاون الفعال بين الباحثين ومنظمات المجتمع المدني والأهم من ذلك، شركات التكنولوجيا. من الصعب إقناعهم بالانضمام، ولكن لا يمكنك أن تثيري النقاش العام إلا إذا كانت لديك منظومة قوية جدا وتتابع التطورات في الميدان لتعزيز صمود منظمات المجتمع المدني. ولا يمكن القيام بذلك إلا بالتعاون والحرص على أن تكون مختلف الأطراف المعنية على رأي واحد.

كيف يمكن للحملات التضليلية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي أن تؤثر على الديمقراطيات في العالم؟

هذا سؤال صعب لأنه من الصعب التنبؤ بذلك بشكل مسبق. فالحملات التضليلية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لها القدرة على مفاومة الضرر الذي ينتج بالفعل عن الحملات التضليلية. إذ لا يمكنها فقط أن تغير في سرعة انتشار المعلومات المضللة وحجمها، بل أيضا جودتها. والأمر يتعلق بحجم هائل من المعلومات المضللة التي يمكن بسهولة إصدارها ونشرها بمساعدة الذكاء الاصطناعي. هناك احتمال كبير بأنه مع تطور التكنولوجيا ستصبح الفجوة بين المحتوى المزيف والمعقول نسبيا والمحتوى الأصلي القائم على الحقائق أضيق وهو ما قد يؤثر على الخطاب الديمقراطي.

فماذا لو أصبح كل شيء مزيفا؟ لن يصبح أي شيء حقيقيا حينها، وستكون معضلة كبرى أمام الديمقراطيات آنذاك، فإذا أصبح الناس يعتقدون أن كل ما يرونه مزيف، كيف يمكن لهم أن يتبينوا ما هو حقيقي؟

وقد دخلنا في مرحلة، تتسم بكثافة النماذج اللغوية، حيث يمكن للمحتوى المزيف أن يصبح أيضا مركبا برمته، وهو ما يمكن المضللين من استخدام النص المركب كأساس أو ركيزة لاستحداث الصور المزيفة أو الأدلة المزيفة. وهذه النزعة الآلية والطبيعة المركبة للمحتوى التضليلي هي ما سيحل محل عملية توليد المحتوى التي قد تكون مملة وذلك انطلاقا من الصفر وتزيد من تعقيد حملات المعلومات المضللة.

هذا هو أكثر ما يبعث على القلق - كيف سيؤثر الذكاء الاصطناعي على الخطاب الديمقراطي. فكل شيء يزداد تعقيدا، وأصبح من الأصعب علينا أن نميز الخطأ من الصواب.

كيف يمكن للمعلومات المضللة (بشكل عام) أن تنبئ على النوع الاجتماعي؟ وأي تأثير للذكاء الاصطناعي على ذلك؟

على الصعيد العالمي، رأينا أن حملات التضليل تستهدف المرأة بشكل دوري وليس فقط في المجال السياسي. وهناك توجه يقضي بنشر المعلومات المضللة بناء على النوع الاجتماعي بنشر معلومات مخادعة أو غير صحيحة تستهدف المرأة في المجتمع، كأن يقع مثلا التشكيك في قدرتها وإن كانت مناسبة لتقلد منصب ما، إن كانت شخصية سياسية. كما أن هناك انتشارا للتعنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي، وهدفه الوحيد هو نزع المصداقية عن المرأة وإسكاتها، لضمان ثبوتها عن المشاركة في الخطاب السياسي.

ويمكن للذكاء الاصطناعي أن ينتقل بالتضليل القائم على النوع الاجتماعي إلى مستوى أكثر تقدما نظرا لأنه يعمل بالفعل على أساس التحيزات الموجودة. وغالبا ما يقع تدريب الذكاء الاصطناعي على بيانات متحيزة أصلا وتنم عن قوالب نمطية جنسية؛ وهذه مشكلة في حد ذاتها. ويتطور الذكاء الاصطناعي، أصبحنا نرى أيضا أن التزييف العميق أصبح من السهل استخدامه وبثمن زهيد ويمكن أن يستخدم لإهانة المرأة وإزالة المصداقية عنها، غالبا في شكل محتوى إباحي دون موافقة مسبقة كطريقة لنشر المعلومات المضللة. وتتقدم التكنولوجيا الجديدة، ستصبح تقنية التزييف العميق أكثر احترافية، وستتحسن الجودة، ثم سيصبح من الصعب للغاية على الضحايا إثبات ما إذا كانوا هم في الفيديو بالفعل أو الصورة أم لا.

وهو ما سينتقل بالمعلومات المضللة القائمة على النوع الاجتماعي إلى مستوى مختلف كلياً، وسيترك الضحية وحيدة في هذه المعركة، إذ سيقع على عاتقها عبء تصيد المحتوى، لأن المحتوى لا يمكن أن يُحذف دائما بشكل كلي، لأن مستخدمي آخرين سيقومون بتحميله مجدداً.

ولست متأكدة من مدى تأهبنا لذلك. ونملك آليات الرصد والبنية الأساسية للتحقق والأدوات الجنائية اللازمة لرصد العديد من أشكال التلاعب بالمحتوى، ولكن ذلك يستغرق وقتا طويلا ويستوجب أن يبذل مزودوا الخدمات جهدا وقدرة على التنظيم الذاتي وغالبا ما يستوجب ذلك، حتى الآن، تدخلا بشريا للتحكم في المحتوى. ولا يمكنك أن تتخيل حجم الضرر الذي يلحق بالضحايا.

وعلى المنصات أن تحسن من آلياتها الرامية إلى وضع حد للأذى قبل أن ينتشر على نطاق واسع، وذلك عن طريق الحد من التعرض للمحتوى بناء على الخوارزميات (مثلا بالحد من سرعة انتشار المحتوى قبل حذفه أو تخفيض تقييمه). وعلى مزودي خدمات الذكاء الاصطناعي أن يدرجوا البنية الأساسية للتحقق من أصل المحتوى من مرحلة إنشاء الصور والفيديوهات (مثلا تكنولوجيا تحديد المصدر) وعلى المتحكمين أن يحاولوا العثور على عدد أكبر من الطرق للحد من إنتاج هذه المحتويات المفرضة من الأساس (مثلا تعزيز التحكم في تطبيقات التزييف العميق التي قد تُستخدم في توليد محتويات إباحية لا تحظى بالموافقة عليها).

سؤالي الأخير: لا نرى الكثير من النساء يعملن في مجالنا على مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية. كيف بإمكاننا أن نحث المزيد من الباحثات على الانضمام إلينا خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

القول أسهل دائما من الفعل. أظن أن الجانب الأهم يكمن في تسليح المرأة بالمهارات التقنية اللازمة لتحليل الخطاب على الإنترنت والحرص على أن يكون لهن مكان في المجال. ولكن إذا غابت المهارة، من الصعب أن نحظى بالتمثيل الكافي. وعليه، فإن المهارات التقنية هي بمثابة المفتاح، ويمكن للمجتمع المدني أن يدفع نحو ذلك ويوفر هذه المهارات. الأمر ليس بالهين وليس مجرد حل بسيط، ولكن برأيي لا يزال هو الحل الوحيد الناجع لتمكين الناس من التسليح بالمهارات التقنية في المقام الأول.

عن مشروع "الكلمة تفرق"

Contact: menahub@democracy-reporting.org

ويهدف مشروع الكلمة تفرق إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بناء قدرات شركاء المشروع ليكتسبوا مهارات مؤسسية تمكنهم من وضع منهجيات محكمة لرصد وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لضمان رصد التضليل وخطاب الكراهية على نحو فعال ولتعزيز الحصول على براهين تثبت تأثير التضليل وخطاب الكراهية على الإنترنت على المشاركة في الحياة المدنية والسياسية وعلى حقوق الإنسان.

- تعزيز المشاركة الإقليمية لأطراف متعددة من أجل الدعوة إلى مناهضة التضليل وخطاب الكراهية على الإنترنت ومكافحته عن طريق شبكات المجتمع المدني ومواصلة تبادل الأفكار بشأن شفافية اللوائح التنظيمية.

- نشر الوعي في صفوف الفئات المدنية المستهدفة وتعزيز صمودها في بلدان شركاء المشروع وحث أصحاب القرار على اتخاذ إجراءات فعلية لمحاربة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على الإنترنت في كنف الشفافية.

تضطلع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بدور أكثر فاعلية في مجال رصد وسائل التواصل الاجتماعي منذ سنة 2017، حيث تتولى تعزيز القدرات المحلية لرصد وسائل التواصل الاجتماعي أثناء الانتخابات، وجمع الأدلة في مختلف البلدان، والربط بين مختلف المنظمات ذات الخبرة في المجال، وإصدار المنهجيات، وإثراء النقاش العام والنقاش فيما بين الخبراء.

في إطار مشروع 'الكلمة تفرق'، تعمل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية وشركاؤها على المساهمة في تعزيز تحسين العملية الديمقراطية وصمود المجتمع أمام المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتعمل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية مع المنظمات الشريكة من البلدان الأربعة (الأردن، لبنان، السودان، تونس)، لتعزيز القدرات المحلية من أجل رصد المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت وتحليله أثناء أهم المسارات الديمقراطية الوطنية، بينما تعمل في الآن نفسه مع الشبكات الإقليمية لتسمح لها بإجراء تحليل مقارن وإتاحة فرصة التعلم من النظراء.

عن برنامج الديمقراطية الرقمية

Contact: info@democracy-reporting.org

يحمي برنامج الديمقراطية الرقمية للمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية الخطاب الديمقراطي على الإنترنت من خلال الكشف عن التلاعب بالمعلومات وخطاب الكراهية، ومن خلال تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال الرصد والمناصرة، وضمان استجابة الحكومات وشركات التكنولوجيا على نحو مناسب وقائم على الأدلة.

وتحظى المنظمة بمكانة مناسبة تمكنها من التعامل مع التهديدات والتضليل على الإنترنت بفضل أبحاثها حول المحتويات الإعلامية المفبركة، وتقنية التزييف العميق بصفتها أحد الأدوات التي قد تستخدم في التضليل، وبفضل تركيزها حاليا على التهديدات الجديدة المحتملة والتكنولوجيات الناشئة في هذا المجال. ولدينا مجموعة متنوعة من الأدوات، منها على سبيل المثال، نماذج متكاملة للتعليم الآلي تساعدنا على تحديد الاتجاهات الناشئة في عالم التضليل. كما نستند في عملنا على مجال التلاعب بالمعلومات إلى تحليل التوجهات ونشرها بشأن نقص تمثيل النوع الاجتماعي والمضايقات القائمة عليه على شبكة الإنترنت.

ورصد وسائل التواصل الاجتماعي هو من بين الأنشطة الهامة لكشف خطاب الكراهية والتضليل والتصدي لهما في برنامج الديمقراطية الرقمية. ويمثل رصد وسائل التواصل الاجتماعي التحليل المستهدف للخطاب الديمقراطي والأطراف السياسية على منصات التواصل الاجتماعي. ويعد رصد وسائل التواصل الاجتماعي أكثر تعقيدا بأشواط مقارنة برصد وسائل الإعلام التقليدية، باعتبار العدد الضخم للأطراف المتداخلة والمحتويات التي تشمل المؤسسات الديمقراطية الرسمية (مثل الأحزاب، السياسيين، الإعلام) والأطراف غير الرسمية (مثل الأفراد، المؤثرون في الحياة السياسية، المجموعات المتحيزة). ولهذا نشرت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية الدليل العملي الصادر عن مرصد الديمقراطية الرقمية، وهي أول منهجية لرصد وسائل التواصل الاجتماعي لمساعدة المجتمع المدني والصحفيين والأوساط الأكاديمية على إجراء الأبحاث حول وسائل التواصل الاجتماعي والديمقراطية.

وخضعت منهجيتنا للاختبار واستخدمت لرصد وسائل التواصل الاجتماعي في 12 بلدا (بما فيها **ألمانيا، ليبيا، سيريلانكا،**

نيجيريا، **ميانمار**) مع التركيز على المعلومات المضللة وخطاب الكراهية والدعاية السياسية قبل الدورة الانتخابية وأثناءها وبعدها. وباستخدام نهج شمولي لتحليل وسائل التواصل الاجتماعي، يبحث الدليل العملي عن الرسالة أو المحتوى ومبغلي الرسالة وطريقة تبليغها وأشكال توزيعها وقنواتها.

واستنادا إلى نتائج رصدنا لوسائل التواصل الاجتماعي، دعونا إلى تطبيق الالتزامات المترتبة ضمن خطة العمل الأوروبية للديمقراطية، وهو ما سيعزز معرفتنا ضد المعلومات المضللة على مستوى الاتحاد الأوروبي وسيساهم في النقاش بشأن نظم تصنيف المحتوى، وهو تحد هام حين يتعلق الأمر بنشر المعلومات المضللة والخاطئة. كما مارست منظماتنا الضغط من أجل تطبيق قانون الخدمة الرقمية، والذي قد يمثل ركيزة هامة في جهود تعزيز مساءلة منصات التواصل الاجتماعي. ونرجو أن تتمكن من تعزيز الجهود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنفس الدرجة بعد أن أصدرنا النسخة العربية من الدليل العملي المستخدم في رصد وسائل التواصل الاجتماعي.

لمحة عن شركاء المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

لمحة عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية هي منظمة مستقلة تعمل على تعزيز الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم. وتقضي قناعتنا بأن المواطنين طرف فاعل في الحياة العامة وليسوا رعايا لدى حكوماتهم. ونعمل على تعزيز الديمقراطية من خلال دعم المؤسسات والمسارات التي تجعل منها ديمقراطية مستدامة، ونعمل مع جميع الأطراف الفاعلة لضمان اضطلاع المواطنين بدورهم في رسم معالم بلدهم. وترسخ رؤيتنا في المبادئ الديمقراطية المتفق عليها على الصعيد العالمي، والناבעة من الحوكمة الديمقراطية تحت راية الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتركز منظماتنا في عملها على خمسة مواضيع رئيسية في مجال الديمقراطية: العدالة والانتخابات والحوكمة المحلية والديمقراطية الرقمية وحقوق الإنسان. وفي عملنا على الصعيدين الوطني والمحلي، نستخدم في مشاريعنا خمس مقاربات للتدخل: التوعية، وبناء القدرات، وتعزيز التشارك بين مختلف الأطراف الفاعلة، وتعزيز بناء المؤسسات الديمقراطية، وتقديم المشورة بشأن صياغة السياسات والقوانين وتطبيقها.

وتسترشد المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في عملها بفريق تنفيذي يعمل من برلين ويشرف على عملها مجلس مستقل يتألف من رواد في المجال الديمقراطي. ولمنظمتنا مكاتب في عدة دول: لبنان وليبيا وتونس وباكستان وميانمار وسري لانكا وأوكرانيا. ومن خلال شبكاتنا المتألفة من المكاتب القطرية والشركاء، تباؤنا مكانة فريدة من نوعها لتقصي التطورات وتوثيقها وإعداد التقارير بشأنها والمساعدة على تحسين الواقع على نحو ملموس.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني: مؤسسة مجتمع مدني أردنية غير حكومية نشأت سنة 2006. توسع المركز ليصبح أحد المنظمات غير الحكومية الرائدة في الأردن حيث تركز مهامه بالأساس على تعزيز المساواة والحوكمة والمشاركة في الحياة العامة وتقبل الآخر في الأردن وفي كامل المنطقة، ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون مع الأخذ بعين الاعتبار ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والخطط العامة.

لاب تراك Lab'TRACK: هو مخبر للرصد والتحليل والتفكير بشأن ظاهرة التصلب السياسي على شبكات التواصل الاجتماعي خاصة شبكة الفيسبوك، وهو تعاون بين شبكة مراقبون ومعهد الصحافة وعلوم الاخبار بتونس.

مراقبون: هي شبكة مراقبة انتخابات في تونس، تأسست سنة 2011 وهي اليوم من أبرز الجهات الفاعلة في هذا المجال. تعمل شبكة مراقبون منذ عام 2014، على تنويع وتوسيع مجالات نشاطها على غرار المساءلة ودعم مسار اللامركزية في تونس. تضم شبكة مراقبون أكثر من 100 متطوع في جميع المناطق التونسية مما سهل لها التواصل مع الهياكل المحلية وكل الأطراف الفاعلة في المجال.

واعتمدت شبكة مراقبون في أنشطتها على مقاربة تكنولوجية مما مكنها من الوصول إلى عدد أكبر من الشباب التونسي. أثناء الانتخابات الرئاسية لسنتي 2014 و 2019، قامت مراقبون برصد

الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح JOSA: منظمة غير ربحية مقرها عمان. من بين المنظمات غير الربحية القليلة المسجلة لدى وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال الأردنية. مهمتها تعزيز الانفتاح في مجال التكنولوجيا والدفاع عن حقوق مستخدمي التكنولوجيا في الأردن. تؤمن الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح بأن المعلومات غير الشخصية - سواء كانت كود برمجية، مخططات تصميم الأجهزة، بيانات، بروتوكولات الشبكة والهندسة والمحتوى - يجب أن تكون مجانية للجميع لعرضها واستخدامها ومشاركتها وتعديلها.

وسائل التواصل الاجتماعي وارتكر عملها بالأساس على تفاعلات مستخدمي الفيس بوك مع خطابات المرشحين خلال الحملات الانتخابية.

معهد الصحافة وعلوم الاخبار: تأسس المعهد سنة 1967 وأصبح مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية تتمتع بالاستقلال المالي و وبشخصية قانونية سنة 1973. يعتبر المعهد الجامعة الرائدة في مجال تعليم الصحفيين والإعلاميين في تونس.

وتحظى أبحاث المعهد في مجال علوم المعلومات والاتصال بالإشادة والتقدير على الصعيد الدولي.

ويعمل المعهد بالتعاون مع شبكة من الشركاء على المستوى الوطني (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، UFP) و الدولي (أكاديمية دويتشه فيله، اليونيسكو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المادة 19 وغيرهم).

ومن خلال هذا التعاون، يقدم المعهد دورات تدريبية متخصصة ويستضيف خبراء دوليين بارزين لإلقاء المحاضرات في إطار تعريف الطلبة بالممارسات المبتكرة في مجال الاتصال

المرفق 1:

معجم رصد وسائل التواصل الاجتماعي وتصنيف أشكال خطاب الكراهية

المصطلحات	تعريف المفاهيم
التزييف السريع	محتوى خضع للتعديل باستخدام معدات سمعية مرئية للتلاعب غير متطورة كثيرا من الناحية التكنولوجية (يمكن إنشاء هذا المحتوى باستخدام برامج إلكترونية يسهل الحصول عليها).
التزييف العميق	محتوى خضع للتلاعب أو أنشئ عن طريق تكنولوجيا متطورة للغاية تُستخدم للتزييف وتعتمد على الذكاء الاصطناعي.
المعلومات الخاطئة	هي معلومات غير صحيحة أو مضللة انتشرت عن غير قصد أو عن جهل.
المعلومات المضللة	هي معلومات خاطئة صدرت أو نُشرت عمدا بغرض صريح وهو إلحاق الأذى.
خطاب الكراهية	أي نوع من التواصل الشفهي أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس هويتهم، أي بعبارة أخرى، على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية.
المحتوى الإعلامي المركب	بيانات ومحتويات إعلامية (صوت، نص، صورة، فيديو) وقع إصدارها بشكل اصطناعي، والتلاعب بها وتغييرها بوسائل آلية، خاصة من خلال استخدام العمليات الحسابية (خوارزميات) للذكاء الاصطناعي.
العنف الإلكتروني/الرقمي	ممارسة العنف الإلكتروني قد تنطوي على مختلف أشكال التحرش وانتهاك الخصوصية والاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي والإساءة المبنية على التحيز ضد فئة اجتماعية أو مجموعة من السكان.
المحتوى السياسي	محتوى يشير إلى مرشح أو حزب سياسي مسؤول حكومي مُنتخب أو مُعين، أو انتخابات، أو استفتاء، أو إجراء انتخابي، أو تشريعات، أو لوائح أو توجيهات أو قرارات قضائية. كما يشمل ذلك الإعلانات والمنشورات المتعلقة بالقضايا والنقاشات السياسية.

مؤسسة مهارات: هي منظمة غير حكومية بقيادة نسائية ومقرها بيروت.

وتضطلع المنظمة بدور تحفيزي للدفاع عن المجتمعات الديمقراطية وتعزيز نموها، بما يضمن تكريس مبادئ حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، واحترام حقوق الإنسان. وتلتزم مؤسسة مهارات بتطبيق مهمتها القائمة على تطوير الظروف الاجتماعية والسياسية لتعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات على الإنترنت وعلى أرض الواقع، وإشراك مجتمع متقدم في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتزويده بالمهارات والمعرفة اللازمة لصنع التغيير.

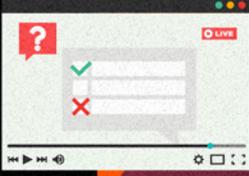
المبادرة السودانية للتنمية (سوديا): هي منظمة غير حكومية وغير ربحية. تأسست سنة 1996 واستقرت بالسودان منذ عام 2002، تعمل مع العديد من الجهات الفاعلة والجهات المعنية بتطوير البرامج وتقديم الخدمات التي تركز على بناء السلام وأمن التنمية المجتمعية، إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة والديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. تتمتع سوديا بخبرة في مجال مراقبة كل من وسائل الإعلام التقليدية وعبر النت.

منذ سنة 2006، نفذت المبادرة السودانية للتنمية مشاريع وأنشطة متنوعة تستهدف قطاع الإعلام حيث تقوم بالأبحاث والتقييمات الإعلامية، وعقد المنتديات والنقاشات والموائد المستديرة، وتدريب الصحفيين، وتقديم الدعم للصحفيين ووسائل الإعلام لمبادرات التنمية في الدولة.

في الآونة الأخيرة وفي إطار مشروع "معجم خطاب الكراهية في السودان" الذي تنفذه سوديا بالاشتراك مع Peace Tech lab، تتولى المنظمة رصد استخدام خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي.

المصطلحات	تعريف المفاهيم
المعلومات الزائفة	كل محتوى أصلي أو غير أصلي وقع التلاعب به لخداع الرأي العام أو جمهور معين.
ازدراء المرأة	سلوك أو موقف أو خطاب يعادي أو يزدري بوضوح المرأة وينم عن كراهية إزاء المرأة أو اعتقاد بأن الرجل أفضل من المرأة.
الاستقطاب السياسي	عملية تجعل الرأي العام يميل إلى الانقسام وفقا للتقارب النسبي لكل شخص مع تيار سياسي معين، وهو ما يقرب المواقف السياسية من التطرف الإيديولوجي.
العنف ضد المرأة	كل فعل ينم عن عنف قائم على النوع الاجتماعي أدى إلى، أو قد يؤدي إلى، إلحاق ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي بالمرأة أو يتسبب في معاناتها، ويشمل ذلك التهديد بهذه الممارسات، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.
التمييز	هو كل تفرقة غير مبررة بين الناس على أساس الفئة أو الطبقة الاجتماعية أو أي فئات أخرى يفترض أنهم ينتمون إليها. وقد يتعرض الناس للتمييز على أساس العرق أو النوع الاجتماعي أو السن أو الدين أو التوجه الجنسي إلى جانب عوامل أخرى.
التحريض	يمثل شكلا خطيرا جدا من أشكال الخطاب، لكونه يرمي صراحة وعمدا إلى فتح باب التمييز والعدائية والعنف وهو ما قد يقود إلى أو يشمل أيضا الإرهاب أو الجرائم الشنيعة.
السب والشتم	التعدي على شرف شخص آخر بأي شكل من أشكال التعبير.
التشهير	كل ما يصرح به شخص، شفويا أو بالبطاعة، قد يلحق الأذى بسمعة أو شخصية شخص آخر.
التحرش الجنسي	أي تصرف جنسي غير مرحب به مثل التلامس الجسدي أو الإيحاءات أو التعليقات الجنسية، أو عرض لمادة إباحية أو طلب جنسي باستخدام الكلمات أو الفعل. وقد يكون هذا التصرف مهينا وقد يؤدي إلى مشاكل صحية أو أمنية.
التحقير	كل قول أو كتابة أو رسم أو صورة أو أي إشارة أو عبارة تهين وتقلل من شأن الآخر.
الأخبار الكاذبة	معلومات صيغت عمدا على نحو يعتمد الإثارة أو مشحون عاطفيا أو تضليلي أو معلومات مفبركة كليا تحاكي الصيغة التي ترد بها الأخبار في وسائل الإعلام الرئيسية وغير مدعومة بحقائق.
الإشاعات	معلومات يقع نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي ومزاعم لم يقع التحقق منها، وقد تكون صحيحة أو صحيحة جزئيا أو خاطئة.
التلاعب بالمشاعر	خطاب يقوم على مهاجمة الخصم أو تصويره بشكل سلبي بنية كسب مشاعر المتلقي.
خطاب الترويج الذاتي	خطاب يقوم على مهاجمة الخصم أو تصويره بشكل سلبي بنية كسب مشاعر المتلقي.
التحرش الجنسي	التعرض لمحتوى أو عبارات أو مواد أو صور جنسية: (صور وفيديوهات وكلمات وتعابير جنسية قد تحمل إيحاءات وصور جنسية أو تهديدات ذات طابع جنسي مثل التهديد بالاعتصاب).
التمييز على أساس الجنس	إظهار تحيز أو استخدام لقوالب نمطية أو تمييز ضد المرأة ودورها بناء على نوعها الاجتماعي. خطاب ذكوري يستند إلى القوالب النمطية والتمييز ضد المرأة.
العنف القائم على الشكل/ السن، المستوى التعليمي، الدين، الأصل العرقي.	مثل نشر صور لنساء قبل وبعد في إشارة إلى القبح والجمال، وقد يكون ذلك بالعزوف عن النقد الإيجابي وتعميم الأخطاء على جميع النساء.
التنمر الإلكتروني	سلوك عدائي متكرر يرمي إلى التقليل من شأن الآخرين أو إهانتهم: خطاب ذكوري موجه لامرأة معبنة ويرمي إلى الإساءة إليها أو الحط من شأنها
التهديد والتخويف	التهديد بالقتل أو إلحاق الأذى

المصطلحات	تعريف المفاهيم
المعلومات الزائفة	كل محتوى أصلي أو غير أصلي وقع التلاعب به لخداع الرأي العام أو جمهور معين.
ازدراء المرأة	سلوك أو موقف أو خطاب يعادي أو يزدري بوضوح المرأة وينم عن كراهية إزاء المرأة أو اعتقاد بأن الرجل أفضل من المرأة.
الاستقطاب السياسي	عملية تجعل الرأي العام يميل إلى الانقسام وفقا للتقارب النسبي لكل شخص مع تيار سياسي معين، وهو ما يقرب المواقف السياسية من التطرف الإيديولوجي.
العنف ضد المرأة	كل فعل ينم عن عنف قائم على النوع الاجتماعي أدى إلى، أو قد يؤدي إلى، إلحاق ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي بالمرأة أو يتسبب في معاناتها، ويشمل ذلك التهديد بهذه الممارسات، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.
التمييز	هو كل تفرقة غير مبررة بين الناس على أساس الفئة أو الطبقة الاجتماعية أو أي فئات أخرى يفترض أنهم ينتمون إليها. وقد يتعرض الناس للتمييز على أساس العرق أو النوع الاجتماعي أو السن أو الدين أو التوجه الجنسي إلى جانب عوامل أخرى.
التحريض	يمثل شكلا خطيرا جدا من أشكال الخطاب، لكونه يرمي صراحة وعمدا إلى فتح باب التمييز والعدائية والعنف وهو ما قد يقود إلى أو يشمل أيضا الإرهاب أو الجرائم الشنيعة.
السب والشتم	التعدي على شرف شخص آخر بأي شكل من أشكال التعبير.
التشهير	كل ما يصرح به شخص، شفويا أو بالبطاعة، قد يلحق الأذى بسمعة أو شخصية شخص آخر.
التحرش الجنسي	أي تصرف جنسي غير مرحب به مثل التلامس الجسدي أو الإيحاءات أو التعليقات الجنسية، أو عرض لمادة إباحية أو طلب جنسي باستخدام الكلمات أو الفعل. وقد يكون هذا التصرف مهينا وقد يؤدي إلى مشاكل صحية أو أمنية.
التحقير	كل قول أو كتابة أو رسم أو صورة أو أي إشارة أو عبارة تهين وتقلل من شأن الآخر.
الأخبار الكاذبة	معلومات صيغت عمدا على نحو يعتمد الإثارة أو مشحون عاطفيا أو تضليلي أو معلومات مفبركة كليا تحاكي الصيغة التي ترد بها الأخبار في وسائل الإعلام الرئيسية وغير مدعومة بحقائق.



DEMOCRACY
REPORTING
INTERNATIONAL

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، منظمة غير ربحية ومستقلة وغير تابعة لأي حزب سياسي، يقع مقرها ببرلين في جمهورية ألمانيا الفدرالية. وتهدف المنظمة إلى تعزيز المشاركة السياسية لدى المواطنين وتدعيم مسؤولية الأجهزة الحكومية وتنمية المؤسسات الديمقراطية.

وتدعم المنظمة المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الحقوق الكونية لدى المواطنين ونعي بذلك حقهم في أن يشاركوا في الحياة السياسية داخل بلدهم مثل ما أقر ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

Elbestraße 28/29 12045 Berlin, Germany

info@democracy-reporting.org

menahub@democracy-reporting.org

www.democracy-reporting.org/